المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵏⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵙⵎⵔⵙ
Conseil national des droits de l'Homme

حماية حقوق الإنسان في سياق كارثة زلزال الأطلس

توصيات لإعمال المقاربة القائمة على حقوق الإنسان لتعزيز الجاهزية الاستباقية لمواجهة الكوارث الطبيعية

يونيـو 2024

1990
2025

حمايـة حقـوق الإنسـان فـي سـياق كارثـة زلـزال الأطلـس

توصيـات لإعمـال المقاربـة القائمـة علـى حقـوق الإنسـان لتعزيـز الجاهزيـة الاستباقية لمواجهة الكوارث الطبيعية

يونيـو 2024

حمايـة حقـوق الإنسـان فـي سـياق كارثة زلـزال الأطلس

توصيات لإعمال المقاربة القائمة على حقوق الإنسان
لتعزيز الجاهزية الاستباقية لمواجهة الكوارث الطبيعية

منشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان
الرباط - المغرب
©CNDH - 2025

الفهرس

كلمة الرئيسة 3

تقديم 5

الإطار المرجعي 6

المحور الأول: الجاهزية الاستباقية في تدبير الكوارث الطبيعية 11

أولا: الخطط المحلية في تدبير الكوارث..... 12

ثانيًا: تدريب وتكوين المُتدخلين في الصفوف الأولى 13

ثالثًا: أنظمة الإنذار المبكر..... 14

رابعًا: مُلاءمة البنيات التحتية لشروط السلامة ومقاومة الكوارث 17

خامسًا: الأنظمة البديلة للإنارة والاتصالات 19

سادسًا: الأماكن والتجهيزات والمُعدات المُجهزة لضمان استجابة فعالة لحالات الطوارئ والتكفل بالضحايا..... 20

سابعًا: التوعية وبناء القدرات وتعزيز الصمود في مواجهة الكوارث 21

ثامنًا: أنظمة التأمين والتعويض عن الكوارث 22

المحور الثاني: التدخل الاستعجالي..... 25

أولاً: سرعة التفاعل والاستجابة في عملية الإغاثة وتحديد الضحايا 25

ثانيًا: المقاربة التشاركية والتنسيق في اتخاذ القرارات المحلية بعد الزلزال 27

المحور الثالث: تنسيق المساعدة الإنسانية..... 29

أولاً: دعم جهود المُجتمع المدني ومنظمات الإغاثة..... 29

ثانيًا: إدارة العمليات و إيصال المساعدات بالجماعات الترابية 30

ثالثًا: وعي المُتدخلين بمبادئ عدم التمييز وسلامة وصون كرامة المتضررين خلال عملية توزيع المساعدات..... 33

رابعًا: التواصل الفعّال مع الضحايا بأماكن الإيواء المؤقتة 33

المحور الرابع: آليات الرصد والرقابة والحماية 35

أولاً: ضمان الحق في السلامة الجسدية ومراقبة الأمن خلال عمليات الإخلاء وتدبير مراكز الإيواء المؤقت . 35

ثانيًا: ضمان الحقوق المدنية والسياسية والحق في الممتلكات الشخصية..... 36

ثالثًا: آليات استقبال الشكايات والتظلم وسماع حاجيات الساكنة المتضررة 36

رابعًا: استمرارية الحق في التعليم وحماية الأطفال خلال الكوارث الطبيعية 37

المحور الخامس: إعادة الإعمار وجهود التعافي..... 42

كلمة الرئيسة

تهدف التوصيات التي يتضمنها هذا التقرير إلى المساهمة في جهود بناء نظام وطني لتدبير الأزمات والكوارث الطبيعية وفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان، رغم أنها تستحضر معطيات خاصة بتدخلات مختلف الفاعلين خلال مختلف مراحل تدبير آثار وتداعيات زلزال الأطلس، غير أنها تروم بالأساس قياس مستوى الجاهزية الاستباقية للتعاطي مع الكوارث الطبيعية بشكل عام، مع التركيز على مستوى حضور المقاربة القائمة على حقوق الإنسان في مختلف مستويات ومراحل الاستجابة لهذه الكارثة، وخاصة على مستوى التدخل الاستعجالي، تنسيق المساعدة الإنسانية، إعمال آليات الرصد والرقابة والحماية، إضافة الى جهود التعافي و إعادة الإعمار. وهو ما يتجلى في طريقة تصميم الاستمارة وجمع المعطيات، حيث تشكل مصفوفة مبادئ عدم التمييز، حماية كرامة المتضررين، المشاركة، المساءلة، سيادة القانون، الشفافية والإنصاف، الخيط الناظم لجميع أسئلة الاستمارة التي اعتمدها المجلس.

وتجد عبارة «زلزال الأطلس» الواردة في عنوان هذه الوثيقة مسوغها الرئيسي في ضرورة التمييز بين بؤرة الزلزال التي تقع في إقليم الحوز وبين المجال الجغرافي الشاسع الذي أفرز فيه الزلزال تداعيات كبيرة على شروط حياة المواطنات والمواطنين، والتي تمتد الى مناطق شاسعة من الأطلس الكبير تصل إلى غاية إقليم تارودانت باعتباره واحدا من الأقاليم الستة التي شملتها التدابير والإجراءات التي باشرتها السلطات العمومية للتعاطي مع مخلفات الزلزال. كما أن المحددات المنهجية والمعيارية التي سمحت بجمع المعطيات التي استندت عليها التوصيات في جميع محاورها الخمسة، لا تقتصر على إقليم الحوز فقط بل تغطي عينة متنوعة من الجماعات في كل الأقاليم المتضررة.

وتأتي هذه الخلاصات كتتويج لمختلف المبادرات التي قام بها المجلس لتقديم الدعم الفعال للمتضررين في إطار ممارسة صلاحياته التي يحددها القانون المنظم له. وكانت رئيسة المجلس قد قامت، على هامش انعقاد الجمعية العامة الثانية عشرة للمجلس بمدينة أكادير، بزيارة لدوار تاركينت، بجماعة تيزي نتاست، إقليم تارودانت، وهو أحد الدواوير المتضررة من فاجعة الزلزال، عقدت خلالها جلسة استماع مع الساكنة والأطفال كما قدمت باسم المجلس دعمًا لمدرسة الدوار. كما قدم رؤساء اللجان الجهوية بجهات مراكش-آسفي ودرعة-تافيلالت وبني ملال خنيفرة وسوس ماسة تقارير مفصلة حول وضعية حقوق الإنسان في المناطق المتضررة من زلزال الأطلس، خاصة الفئات الهشة وعلى رأسها الأطفال والنساء الذين يحتاجون رعاية خاصة لحماية حقوقهم في سياق الأزمات والكوارث الطبيعية. وفي إطار مواكبته المتواصلة لتداعيات هذه الكارثة الوطنية، يستمر المجلس في تتبع مختلف عمليات التعافي و إعادة الإعمار بشكل خاص ورصد المعطيات الخاصة بحالة حقوق الإنسان في المناطق المتضررة بشكل عام، والتي سيتم إدراجها في التقرير السنوي للمجلس برسم السنة الجارية.

آمنة بوعياش

رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

تقديم

1. شكل زلزال الأطلس الذي ألم ببلادنا بتاريخ 8 شتنبر 2023 كارثة وطنية، كان لها تداعيات سلبية كبيرة على حياة المواطنات والمواطنين، حيث فقد المغرب 2946 شخصًا فيما وصل عدد الجرحى إلى 5674 شخصا، في 169 جماعة بأقاليم الحوز وتارودانت وشيشاوة وورزازات وأزيلال وعمالة مراكش. كما بلغ عدد الدواوير المتضررة 2930 دوارا وهو ما يعادل 35% من مجموع دواوير المناطق المتضررة، والتي يقطنها 2.8 مليون نسمة أي 66% من ساكنة المناطق المتضررة[1].

2. وأبرز زلزال الأطلس بشكل جلي التحديات التي تواجه هذه المناطق قبل الزلزال، خاصة فيما يرتبط بالتفاوتات المجالية التي تعد المناطق القروية والمعزولة الأكثر تأثرا بها[2]، حيث تفتقر إلى مكوّنات الجاهزية الاستباقية للكوارث الطبيعية، لاسيما ما يرتبط بالبنيات الصحية الاستعجالية. ورغم أن عدد سكان إقليم الحوز- بؤرة الزلزال-، يناهز 636 ألف نسمة، إلا أنه لا يتوفر سوى على 39مركزا صحيا قرويا و 42 مستوصفا قرويا، ناهيك عن العُزلة الطرقية وغيرها من العوامل التي زادت من حدّة آثار الكارثة على هذا الإقليم.

3. وقد وجّه المجلس الوطني لحقوق الإنسان جهوده، في إطار ممارسة صلاحياته بموجب القانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان (22 فبراير 2018)، لرصد التدخلات القائمة على مقاربة حقوق الإنسان. وتُعد هذه الدراسة جُزءًا من مُساهمة المجلس في تسليط الضوء على أهم الأولويات المُرتبطة بتطبيق المقاربة القائمة على حقوق الإنسان في سياق الجاهزية والاستجابة والتعافي من الكوارث الطبيعية. ورغم أن زلزال الأطلس يعتبر لحظة مفجعة في تاريخ المغرب الحديث، فإنه وفر فرصة غير مسبوقة لإعادة إثارة انتباهنا الجماعي إزاء الإشكالات والتحديات المرتبطة بعصر اللايقين والتحولات المناخية، وما يمكن أن يترتب عنها من تهديدات للعيش البشري، وهو ما يستلزم تعزيز إمكانات التكيف والصمود الجماعي وضمان مقومات الاستدامة وحق الأجيال القادمة في بيئة سليمة

1- برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، اللجنتين المكلفتين بالمالية بالبرلمان، وزارة الاقتصاد والمالية، المملكة المغربية، 22 شتنبر 2023.

2- وحسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فإن النطاق القروي لا يستطيع مواكبة الشروط الحضارية الأدنى، بما فيها تحديات ولوجية الكهرباء، إدارة النفايات السائلة، والتنمية الاقتصادية، وغياب أنظمة التطهير المناسبة، وشبكات النقل والبناء العشوائي غير المنتظم، والتحديات السوسيواقتصادية. كما تجدر الإشارة إلى أن التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية المنتجة يؤدي إلى تفاقم هذه التحديات، مما يؤثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي. ومن الأمثلة البارزة على ذلك الفترة ما بين 1990 و2011، التي تجاوز فيها التوسع الحضري 80 ألف هكتار من الأراضي الزراعية القيمة في 113 مركزًا حضريًا وقرويًا في المغرب. وبلغ المعدل السنوي لخسارة الأراضي الزراعية حوالي 4000 هكتار خلال هذه الفترة الزمنية. ومن ثم، فمن الضروري تحقيق التوازن في تعزيز الروابط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الإيجابية بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية.

السكن في الوسط القروي: نحو سكن مستدام ومندمج في محيطه، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 2018/33، سنة 2018.

الإطار المرجعي

4. تتأسس الدراسة على تحليل الأطر والمُمارسات الدولية الفضلى المُرتبطة بالمقاربة القائمة على حقوق الإنسان في سياق إدارة الكوارث الطبيعية، وخاصة الوثائق المرجعية التالية:

- **«استراتيجية وخطة عمل يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمانًا»** خلال المؤتمر العالمي الأول للحد من الكوارث الطبيعية الذي عقد في يوكوهاما، اليابان، في عام **1994**.
- **«إطار عمل هيوغو»** الذي اعتمد خلال المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الذي عقد في هيوغو في اليابان **2005**
- **المبادئ التوجيهية التشغيلية والدليل الميداني لحماية حقوق الإنسان في حالات الكوارث الطبيعية التي صدرت عام 2008.**
- **المبادئ التوجيهية التشغيلية لحماية الأشخاص في حالات الكوارث الطبيعية التي أصدرتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة (IASC) في عام 2011**[3].
- **«إطار عمل سنداي» للحد من مخاطر الكوارث** خلال المؤتمر العالمي الثالث للحد من مخاطر الكوارث الذي عقد في اليابان، ويمتد إطار هذا العمل للفترة من **2015** إلى **2030**[4].

5. وقد التزم المغرب في سنة **2015**، بتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها الأمم المتحدة، والتي تشمل تعزيز القدرة على الصمود أمام الكوارث وضمان دمج اعتبارات الكوارث في السياسات التنموية الوطنية. كما صادق المغرب على اتفاقية باريس للمناخ، التي تهدف إلى تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة وتعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية التي قد تزيد من حدة الكوارث الطبيعية[5]. وتُعد هذه المكونات جُزءًا أصيلاً من التقييم الحقوقي لسياسات الجاهزية والاستجابة والتعافي خلال الكوارث الطبيعية التي تنبني عليها هذه الدراسة.

6. كما استندت الدراسة على المبادئ التوجيهية للمشاركة المجتمعية في التعافي من الكوارث الذي صاغه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2020)[6]، والتي اعتبرت أن المُشاركة المواطنة جانب

3- IASC Operational Guidelines on the Protection of Persons in Situations of Natural Disasters, the Brookings – Bern Project On Internal Displacement, January 2011.

4- Sendai Framework for Disaster Risk Reduction 2015 – 2030, United Nations Office for Disaster Risk Reduction, 2015. https://www.undrr.org/publication/sendai-framework-disaster-risk-reduction-2015-2030

5- كما يلتزم المغرب باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي تزيد من حدة الكوارث الطبيعية. تشمل هذه الالتزامات أيضًا تعزيز التعليم والتدريب في مجال إدارة الكوارث، وضمان الشفافية والمساءلة في إدارة الكوارث، وتقديم تقارير دورية عن جهود الحد من المخاطر إلى المنظمات الدولية.

6- UNDP, Guidelines for Community Participation in Disaster Recovery, 2020.

حاسم في الإدارة الفعالة والمستدامة للكوارث، بما في ذلك التقييم والتصميم والتنفيذ والرصد والتقييم. وتعتمد هذه المشاركة على المعرفة والمهارات والقدرات المحلية. ويعتبر هذا النهج أكثر فعالية وملاءمة ثقافيًا واستدامة، حيث يعزز التنسيق بين الجهات الحكومية والفاعلين المحليين ومنظمات المجتمع المدني. وأن تكون المجتمعات على دراية جيدة بالتحديات ومشاريع التعافي والمؤسسات التي تنفذها، وضمان الشفافية والوصول إلى المعلومات لجميع الضحايا والفئات المعنية.

7. ومن جهة أخرى، استلهمت مقاربة المجلس بعضًا من المُمارسات الفُضلى والخبرات التي راكمتها بعض الدول التي تعرف كوارث طبيعية مُتكررة من قبيل دول أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي[7] ونيوزيلاندا. وقد أصدرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بنيوزيلاندا (مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان) وثيقة في مارس 2023 بعنوان «جعل حقوق الإنسان حقيقية في حالات الكوارث»[8] على شاكلة قائمة مرجعية تنقسم إلى ثلاث أقسام تشمل مرحلة الاستعداد ومرحلة الاستجابة ثم مرحلة التعافي.

8. ونعني ب»المقاربة القائمة على حقوق الإنسان في سياق الكوارث الطبيعية» النهج الذي يضع حقوق الإنسان الشاملة في صلب سياسات التدخل الاستعجالي وتنسيق المساعدة الإنسانية وبرامج إعادة الإعمار والتعافي، والذي لا يتعامل مع هذه التدخلات كسياسة للدعم والتضامن والإحسان فقط. ويؤكد هذا النهج على المسؤولية القانونية للحكومة ومختلف وكالاتها بالتدخل وحماية وتعزيز حقوق الإنسان أثناء الكوارث الطبيعية وبعدها. كما يشجع منظمات وفاعلي المجتمع المدني على لعب دور رئيسي وتحمل مسؤوليات أثناء الكوارث وخلال مراحل إعادة البناء بتنسيق مع الوكالات الحكومية أو بصفة مستقلة. كما ينص هذا النهج على ضرورة إشراك المواطنين المتضررين في مختلف مراحل تصميم وتنزيل برامج إعادة الإعمار والتعافي، باعتبارهم الأكثر قدرة على فهم الاحتياجات الخاصة بمناطقهم وتحديد الأولويات بالنسبة للساكنة المحلية.

9. أما «**حماية حقوق الإنسان في سياق الكوارث الطبيعية**» حسب المبادئ التوجيهية التشغيلية لحماية الأشخاص في حالات الكوارث الطبيعية التي أصدرتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة (IASC)[9] فتخص أربع أنواع من الحقوق: **حماية الحياة والأمن**

7- Bello, Omar, Alejandro Bustamante, and Paulina Pizarro. "Planning for disaster risk reduction within the framework of the 2030 Agenda for Sustainable Development, 2021.

8- تُعد نيوزيلاندا من الدول المُعرضة لمجموعة من المخاطر الطبيعية أخذًا بعين الاعتبار الطبيعة الجغرافية، بما في ذلك الزلازل والبراكين والتآكل والانهيارات الأرضية والأحداث الجوية القاسية. تعد الفيضانات من أكثر المخاطر الطبيعية شيوعًا في نيوزيلندا، وتُعد موجات التسونامي أكثرها إضرارًا.

Human Rights Commission, Making human rights real in a disaster Checklist for integrating human rights during relief and recovery efforts, new Zealand, March 2023.

9- Brookings-Bern Project on Internal Displacement. (2008): Human Rights and Natural Disasters: Operational Guidelines and

والسلامة البدنية والعقلية والأخلاقية (الإخلاء وغير ذلك من التدابير المنقذة للحياة، الحماية من الآثار السلبية للمخاطر الطبيعية، الحماية من العنف، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي، أمن المخيمات، الحماية من الألغام الأرضية المضادة للأفراد والأجهزة المتفجرة الأخرى)، **وحماية الحقوق المتعلقة بالضروريات الأساسية للحياة** (الوصول إلى السلع والخدمات، والمساعدات الإنسانية، وتوفير الغذاء الكافي والمياه والمأوى والسكن والملابس والخدمات الصحية والصرف الصحي)، **وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى** (التعليم، والممتلكات، والإسكان، وسبل العيش والعمل)، **وحماية الحقوق المدنية والسياسية الأخرى** (التوثيق، وحرية التنقل والعودة، والحياة الأسرية والأقارب المفقودين أو المتوفين، والتعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والدين، والحقوق الانتخابية)، **وحماية ثمان مجموعات محددة من الأشخاص** وهم: النازحون داخليًا، والنساء والأطفال والمراهقون وكبار السن والأشخاص في وضعية إعاقة والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأسر ذات الوصي الوحيد والأقليات العرقية والدينية والشعوب الأصلية.

توصيات المجلس:

10. تعتمد المنهجية على تحليل كيفي ل 40 استمارة استعملت لجمع المعطيات في عينة من 40 جماعة، 20 منها مُتضررة و20 جماعة غير مُتضررة، تتوزع على جهاتٍ أربع وهي مراكش-آسفي وسوس-ماسة ودرعة تافيلالت وبني ملال-خنيفرة، وذلك باعتبارها الجهات التي تُغطي الرقعة الجغرافية التي صنفتها السلطات العمومية كمناطق منكوبة، وهي 169جماعة محلية بأقاليم الحوز وشيشاوة وأزيلال وورزازات وتارودانت، وعمالة مراكش.

11. ويهدف اختيار الجماعات غير المُتضررة كجزءٍ من الدراسة، إلى تعزيز إمكانية تعميم نتائج الدراسة وطنيًا في مناطق تتوفر على خصوصيات مُشابهة، عبر المُقارنة بين الإمكانات المتوفرة وتناسب الموارد المرصودة في التخطيط الاستباقي ومدى القدرة على الاستجابة للكوارث الطبيعية. وقد أُخذ بعين الاعتبار التنوع الجغرافي والمجالي بالمناطق خاصة القروية والجبلية والحضرية ومنطقة الواحات وغيرها.

12. ويهدف المجلس عبر هذه الاستمارات إلى تقييم مستوى الجاهزية لتدبير الكوارث الطبيعية وفق مقاربة دامجة لحقوق الإنسان، ولا تهدف بالضرورة إلى تقييم جهود تدبير زلزال الأطلس فقط. كما ترمي إلى استخلاص الدروس وتقديم توصيات للفاعلين المؤسساتيين وغير المؤسساتيين المعنيين بالتدخل أثناء وقوع الكوارث الطبيعية، لتطوير وترسيخ إعمال المقاربة القائمة على حقوق الإنسان في سياق الكوارث الطبيعية.

Field Manual on Human Rights Protection in Situations of Natural Disaster. Washington.

الجدول 1: الجماعات المعنية بالدراسة في الجهات الأربع

الجماعات غير المتضررة	الجماعات المتضررة	الجهات المعنية بالدراسة
ابن جرير- آسفي- الصويرة - اليوسفية - قلعة السراغنة	مجاط - أسيف المال- أولاد مطاع- آسني- مراكش	جهة مراكش-آسفي
واويزغت - دير القصيبة - تبانت - تيدلي فطواكة - بني وكيل - المعادنة - أفورار - الحمام	أيت أومديس - أيت تمليل	جهة بني ملال- خنيفرة
تيلمي - قلعة مكونة - تزناخت - أيت وسيف - إغليل نومكون	أيت زينب - إغرم نوكدال - إمي نولاوون - تلوات وغسات	جهة درعة تافيلالت
إنزكان- أكادير- طاطا- بلفاع- تزنيت	تيزي نتاست- تفنكولت- تالوين- سيدي موسى الحمري- إيمولاس- تارودانت	جهة سوس-ماسة

13. تمت صياغة أسئلة الاستمارات بناءًا على المراجعة المنهجية (Systematic Review) لأهم المرجعيات الدولية المذكورة سابقًا فيما يخص المقاربة القائمة على حقوق الإنسان في سياق الكوارث الطبيعية، وذلك من خلال بحثٍ نظري دقيق لفهمٍ أبرز التحديات الخاصة التي تُطرح، وتأثيرها المُتباين على الفئات الأكثر هشاشة، ومدى تأثير السياق والجاهزية المرتبطة بجهود الحد من مخاطر الكوارث (Disaster Risk Reduction "DRR")، على حقوق الإنسان في المدى الزمني القصير والمتوسط والبعيد.

14. وقد صُممت أسئلة الاستمارة التي تتمحور حول 29 سؤالا يجمع بين الأسئلة المغلقة والأسئلة المفتوحة التي تضمن أعلى مستوى ممكن من المرونة والدقة، حيث قسمت كل استمارة الى خمسة محاورٍ أساسية تهم تدابير قبل وأثناء وبعد حدوث كارثة الزلزال وهي: الجاهزية الاستباقية، التدخل الاستعجالي، تنسيق المساعدة الإنسانية، آليات الرصد والرقابة والحماية، ثم جهود إعادة الإعمار. وقد تم التركيز على التدابير المُتخذة إزاء الفئات الأكثر هشاشة في كافة المراحل، خاصة بالنسبة للنساء والأطفال والأشخاص في وضعية إعاقة والمُسنين.

15. وتسترشد الأسئلة بمبادئ عدم التمييز، حماية كرامة الإنسان، المشاركة، المساءلة، التمكين، سيادة القانون، الشفافية، المساواة والإنصاف، الوصول العادل للدعم، المصلحة الفضلى للطفل، والتكامل مع المنظومة القانونية. وتوفر المقاربة القائمة على حقوق الإنسان -التي اعتمدها المجلس في هذا السياق-إطارًا لتجنب التركيز الضيق في تقديم المساعدات وضمان دمج جميع

الاحتياجات الأساسية للضحايا في عملية التخطيط والتعافي.

16. وأنجزت هذه التوصيات بين المصالح المركزية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجان الجهوية الأربع، حيث استفاد المكلفون بملء الاستمارات في مُختلف الجهات، من دورةٍ تكوينية مُكثفّة تهُم معايير المقاربة القائمة على حقوق الإنسان في سياق تدبير الكوارث الطبيعية، وتقنيات جمع البيانات بشكلٍ دقيق وموثوق. وقد قامت اللجان الجهوية لحقوق الإنسان بالجهات الأربع المعنية بتنفيذ البحث الميداني، الذي يضم في جزءٍ مِنه العمل الحمائي والرصدي والمُعاينات الميدانية، بالإضافة إلى مُقابلات مع المسؤولين المحليين والجهات المعنية والساكنة.

17. و تستند المعطيات الواردة في المحاور الخمسة على نتائج تفريغ الاستمارات لتقديم التوصيات النهائية، لتقييم الجاهزية، وكذا جهود الفاعلين المعنيين بما فيهم المجتمع المدني في التدخلات الاستعجالية والمراحل الأولوية للإغاثة وما تلاها من إجراءات وتدابير لقياس مدى الوعي والتدريب والاستعداد لتقديم الخدمات الأساسية والدعم اللازم للضحايا، والتعامل مع مختلف التحديات المطروحة خاصة على مستوى البنية التحتية والمعدات اللوجستيكية، وتحديد الاحتياجات والأولويات والتحديات لضمان استجابة السياسات واحترامها لحقوق الإنسان خلال مُختلف الكوارث الطبيعية.

18. وتُمثّل نهاية سنة 2023 الحدود الزمنية لنتائج الاستمارات، باعتبارها تمهيدًا للتقييم الذي سيُتابع وضعية الضحايا والمناطق المنكوبة من منظور حقوق الإنسان بعد سنة من الزلزال، وذلك خلال سنة 2024.

المحـور الأول: الجاهزيـة الاسـتباقية فـي تـدبير الكـوارث الطبيعيـة

19. تتحدد الجاهزية الاستباقية في تدبير الكوارث الطبيعية من خلال وجود أنظمة استجابة مُنسقة على المستوى التشريعي، والمؤسساتي، تسمح ببناء استراتيجيات وخطط وطنية ومحلية، ووجود أنظمة تحذير مُبكر، وتوفير بنيات تحتية مُقاومة للمخاطر، وتوفير المُعدات والتجهيزات اللوجستيكية، بالإضافة إلى التكوينات والتداريب المُستمرة للفاعلين المُتدخلين خاصة المكلفين بالإغاثة والإسعافات والفاعلين المحليين، ووجود برامج لتوعية الأفراد والجمعيات والمنظمات المدنية لتعزيز الصمود والمرونة الاجتماعية في مواجهة الكوارث الطبيعية.

20. وقد صادق المغرب على المرجعيات الدولية للحد والتخفيف والاستجابة للكوارث الطبيعية، بما فيها الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث التي أقرتها الأمم المتحدة في نهاية التسعينات، و إطار عمل هيوغو (HFA) لعام 2005، و إطار سِنداي (Sendai) للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030، بالإضافة إلى أن المملكة لعبت دورًا مُهمًا في بلورة الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث[10].

21. وقد اعتمد المغرب عددًا من القوانين والإجراءات، بما فيها استراتيجيته الوطنية الأولى لإدارة مخاطر الكوارث (2021-2031) من خلال إحداث مديرية إدارة مخاطر الكوارث بوزارة الداخلية، والتي تُرجمت إلى برنامج عمل أولوي (2021-2023) وخطة عمل تشغيلية (2021-2026) تشمل 18 برنامجًا و57 مشروعًا. بالإضافة إلى تبني عدد من المخططات بما فيها المخطط الوطني للحماية من الفيضانات، والمخطط العام لتنظيم الإغاثة، واستراتيجية الحد من المخاطر الطبيعية الناجمة عن التقلبات الجوية الخطرة.

22. وفي هذا السياق، يسجل المجلس الوطني لحقوق الإنسان مُصادقة الحكومة على مشروع المرسوم 13.2 المتعلق بالحماية والوقاية من الفيضانات وتدبير الأخطار المتصلة بها بتاريخ 15 نونبر 2023[11]، الذي يهدف إلى تحديد كيفيات تطبيق وتفعيل مقتضيات القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء، لا سيما المواد المتعلقة بكيفيات الحماية والوقاية من الفيضانات والأنظمة المتعلقة برصدها ومراقبتها وتدبير وتتبُّع أحداثها عند وقوعها.

10- The Arab Strategy for Disaster Risk Reduction, the League of Arab States & UNISDR, 2018.

11- صادقت عليه الحكومة في اجتماعها الأسبوعي بتاريخ 15 نونبر 2023.

أولا: الخطط المحلية في تدبير الكوارث

23. يدعو إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث (2015-2030) إلى تطوير واعتماد وتنفيذ استراتيجيات وطنية وأخرى إقليمية أو محلية تأخذ بعين الاعتبار أبعادًا مُختلفة بما فيها تقييم المخاطر المُراعي للخصوصيات المحلية، استثمار الميزانية المحلية، تعزيز القدرات الفنية والبشرية، مُشاركة المُنتخبين، تعزيز الحكامة المحلية الجيدة وجهود التنسيق.

24. وبدأ المغرب في اعتماد خطط عمل محلية تهدف إلى تطوير استراتيجيات الصمود في مواجهة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية وحتى الأوبئة، حيث أصبحت تتوفر جماعة فاس[12] وجماعتي المحمدية وعين حرودة[13] على خطتي عمل محليتين (2022-2027)، باعتبار هذه المناطق مهددة بالفيضانات، ودرجات الحرارة القصوى، الزلازل، العواصف، الحرائق، وانزلاقات التربة وغيرها[14]، وذلك في أفق تعميم مثل هذه المُبادرات.

25. ورغم انخراط المغرب في تجارب واستراتيجيات تعزيز الصمود والتكيف، فإن العمل التي أجراها المجلس تبين أن الجماعات التي شملتها الاستمارات، لا تتوفر على خُططٍ محلية لمواجهة الكوارث، إلا أنها تتوفر على آلياتٍ جهوية أو إقليمية للاستجابة، لكنها لا تتأسس على المقاربة القائمة على حقوق الإنسان.

ففي جهة مراكش-آسفي، تعتمد جماعة مراكش على اللجنة الجهوية لليقظة في حين أن باقي الجماعات تعتمد على اللجنة الإقليمية لليقظة، حسب التقسيم الترابي. والملاحظ أن هذه اللجان تجتمع بصفة موسمية كما أنها لا تضم في تكوينها جمعيات المجتمع المدني العاملة في المجالات ذات الصلة.

وفي جهة سوس-ماسة، استفادت جماعات تيزي نتاست – تفنكولت – تالوين – إيمولاس – سيدي موسى الحمري من انخراط الطاقم الإداري للعمالة وغيرها من المصالح، باعتبارها الجماعات الأكثر تضررا من زلزال الأطلس وبالنظر إلى طبيعتها الجبلية المتشابهة من حيث مستوى التأهيل والبنيات. ورغم ذلك فإن هذه الجماعات لا تتوفر على أية مصالح خارجية ولا تتوفر على أي خطط محلية لمواجهة وتدبير المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية. أما في جماعة تارودانت فليس هناك خطة من هذا القبيل حيث تعمل الجماعة بتنسيق مع اللجنة الإقليمية لليقظة والتي تعتمد تدابير استباقية خاصة في فصل

12- Plan d'Action de FÈS 20222027-, La Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement /La Banque mondiale, 2022.
https://documents1.worldbank.org/curated/en/099810109272235184/pdf/P1696260eae00702f082de04621462ff5c2.pdf

13- Plan d'Action de MOHAMMEDIA ET AIN HARROUDA 20222027-, La Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement /La Banque mondiale, 2022.
https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/424c617d-be52-5fca-94a2-d4efe984c0b5/content

14- تجدر الإشارة إلى أن تطوير هذه الخطط جاء كنتيجة لتعاون بين البنك الدولي ووزارة الداخلية المغربية في سنة 2018.

الشتاء، وهو ما ينطبق على الجماعات الخمس المُتضررة **بجهة درعة تافيلالت** التي تعتمد على لجن اليقظة الإقليمية للتدخل في حالة الكوارث الطبيعية، في ظل غياب خلية اليقظة بالجماعات.

ثانيًا: تدريب وتكوين المُتدخلين في الصفوف الأولى

26. تنص الدلائل المرجعية الدولية على أهمية دمج مُقاربة حقوق الإنسان في تدبير الكوارث الطبيعية ليس فقط في السياسات الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث، بل كذلك في التكوينات الأساسية والمستمرة للفاعلين المتدخلين خاصة في كافة مراحل إدارة الكوارث: التخفيف (Atténuation)، الاستعداد (Préparation)، الاستجابة (Intervention)، التعافي (Rétablissement). ويُعتبر تدريب المتدخلين في الصفوف الأولى المسؤولين على عمليات الإغاثة والإنقاذ -خاصة في مصالح الوقاية المدنية والقطاعات الصحية والقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والأخصائيين النفسيين والسلطات المحلية وجمعيات المجتمع المدني- أهم عُنصرٍ في تعزيز فعالية الاستجابة الفورية للكوارث الطبيعية. ويقتضي التكوين على المقاربة القائمة على حقوق الإنسان، تقديم الخدمات الأساسية والدعم اللازم للضحايا المتضررين والتكفل بهم عبر إعمال مبادئ عدم التمييز، تعزيز الوصول العادل للدعم، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الحقوق الفئوية خاصة الأشخاص ذوي الإعاقة، النساء، الأطفال، المسنون، المرضى، والمُصابون بأمراض نفسية وعقلية وغيرهم.

27. ويتضح من خلال الدراسة التي أنجزها المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن العاملين والمتدخلين يتوفرون على تكوينات لها علاقة عمومًا بعمليات الإنقاذ والتدخلات التقنية خلال الكوارث الطبيعية ولكنها ليست دامجة للمقاربة القائمة على حقوق الإنسان، مع تسجيل تفاوتاتٍ في الاستفادة من هذه التكوينات بالنسبة للجهات الأربع المُتضررة من الزلزال. ويُعتبر عناصر الوقاية المدنية في الصفوف الأولى لمواجهة الكوارث بموجب المهام المُسندة لهم قانونيًا، كما يركز تكوينهم على المجالات المتعلقة بالوقاية والإنقاذ والإغاثة ومواجهة الأخطار ومكافحة الحوادث والكوارث، إلى جانب الميادين العلمية والتقنية والإدارية المرتبطة بها[15]. واتخذت وزارة الداخلية بعد زلزال الأطلس عدة مبادرات تهدف إلى دعم قدرات وموارد المديرية العامة للوقاية المدنية عبر الرفع من الميزانية المخصصة للقطاع، وضمان تغطيته الترابية على الصعيد الجهوي في مجال التدخل والإسعاف وتطوير وتجهيز الوحدات الترابية بالوسائل اللوجستيكية اللازمة، و إحداث مراكز جديدة للإغاثة لتغطية الأخطار[16].

15- مرسوم رقم 2-18-172 صادر في 11 من ذي القعدة 1439 (25 يوليو 2018) يتعلق بإعادة تنظيم مدرسة الوقاية المدنية، منشور في الجريدة الرسمية عدد 4814.

16- كلمة وزير الداخلية خلال مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية 2024، بتاريخ 03 نونبر 2023.

28. ويبقى العاملون في الجماعات الترابية وباقي المصالح اللامركزية والمجتمع المدني، لم يستفيدوا من تكوينات خاصة بتدبير الكوارث الطبيعية لضمان الاستجابة الفعالة وتعزيز المرونة على الصعيد المحلي بحيث يتم الاكتفاء بتكوينات عامة تخوّل لهم معرفة الحدود الدنيا من المقاربة الحقوقية. وفي هذا السياق سجّلت اللجنة الجهوية درعة-تافيلالت تنظيم يومين تحسيسيين في مجال تدبير المخاطر **بجماعة أيت زينب**. كما تلعب اللجان الجهوية لحقوق الإنسان دورًا في التمكين وتقوية القدرات على الصعيد المحلي، ففي **جهة سوس-ماسة** على سبيل المثال، سبق للجنة الجهوية لحقوق الإنسان أن نظمت دورات تكوينية لفائدة عناصر القوات المساعدة في مجال إدماج المقاربة القائمة على حقوق الإنسان في تدبير الحريات العامة بجماعة أغادير.

ثالثًا: أنظمة الإنذار المبكر

29. توصي الاستراتيجية الدولية للأمم المتحدة للحد من الكوارث (ISDR) بإنشاء أنظمة للإنذار المبكر، كما يُشير الهدف السابع لإطار سنداي الدولي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 إلى زيادة توفير أنظمة الإنذار المُبكر بالمخاطر المتعددة ومعلومات وتقييم مخاطر الكوارث بحلول عام 2030[17]. وتُعرّف منظمة الأمم المتحدة أنظمة الإنذار المُبكر على أنها «نظام متكامل لرصد المخاطر والتنبؤ بها، وتقييم مخاطر الكوارث، وأنظمة وأنشطة الاتصالات والتأهب التي تمكن الأفراد والمجتمعات والحكومات والشركات وغيرها من اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب للحد من مخاطر الكوارث قبل الأحداث الخطرة»[18].

30. وتقوم أنظمة الإنذار المُبكر في المغرب على ثلاث مستويات رئيسية وبعض الآليات الداعمة؛ حيث يقوم المستوى الأول على التقنيات التي يعتمدها المعهد الوطني للجيوفيزياء (ING)، التابع للمركز الوطني للبحث العلمي والتقني (CNRST)، وهو الهيئة الوطنية المكلفة بالمراقبة الزلزالية ورصد الهزات. وقد وسع المعهد عبر نظام للتواصل عبر الأقمار الصناعية، كما تم تزويده في يناير 2021 بأجهزةْ عالية التقنية للإنذار المبكر بالزلازل من أجل دعم مدن «القنيطرة، العرائش وطنجة والرباط والحسيمة والناظور وفاس»، وتهدف هذه التقنيات إلى تعزيز القدرات الفنية في مجال رصد الزلازل و إطلاق رسائل تحذير عبر مكبرات الصوت والتحذير من موجات تسونامي في حال وقوعها و إمكانية الإغلاق الفوري لبعض المعدات الحساسة خاصة بمحطات الطاقة النووية وغيرها[19].

17- ديلانئي أماراتونجا، التقدم المحرز في تطوير نظم الإنذار المبكر التي يمكن الوصول إليها عالمياً: البعد الجنساني للحد من مخاطر الكوارث، موقع الأمم المتحدة، 4 نوفمبر 2022.
https://www.un.org/ar/191414

18- نظام الإنذار المبكر بموقع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.
https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B0%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D9%83%D8%B1

19- اليونسكو تضع رهن إشارة المغرب سبعة أجهزة للإنذار المبكر بالزلازل، وكالة المغرب العربي للأنباء، 26 يناير 2021.

31. ويرتبط المستوى الثاني بالمديرية المكلفة بتدبير المخاطر الطبيعية التي أحدثت بوزارة الداخلية سنة 2020، والتي تضم مرصدًا وطنيًا للمخاطر يتولى جمع ومعالجة وتحليل وتقاسم البيانات والمؤشرات المتعلقة بالمخاطر الطبيعية، بالإضافة إلى مركز وطني عملياتي للتوقع يضم آليات للتنبؤ والإنذار، يتولى مهمة الإخطار المُسبق للساكنة المعرضة للمخاطر وتأمين سلامة الأشخاص والممتلكات.[20]

32. ويتعلق المستوى الثالث، بنظام اليقظة المُحدث في سنة 2018 من لدن كتابة الدولة المكلفة بالماء ووزارة الداخلية، حيث يُتيح التحذير من الظواهر الجوية والبحرية القصوى، كالأمطار الغزيرة والرياح القوية والتساقطات الثلجية وموجات الحر أو البرد والأمواج العاتية عبر توفير المعلومات للساكنة من خلال الموقع الإلكتروني لمديرية للأرصاد الجوية الوطنية[21].

33. يعتمد المغرب بالإضافة إلى أنظمة الإنذار المبكر السابقة على المركز الملكي للاستشعار البعدي الفضائي **وعددٍ من المُبادرات الأخرى على غرار إحداث** مركز لتتبع حرائق الغابات بنظام معلوماتي يمكّن من تحديد احتمالات نشوب الحرائق حسب نوع التشجير[22].

34. **تعاني أنظمة** الإنذار المُبكر من طابعها المركزي وضعف استفادة الجماعات من التكنولوجيات والتقنيات الحديثة وغياب الالتقائية والتشتت، فعلى سبيل المثال، لا يتمتع مركز اليقظة والتنسيق (CVC) بميزانية خاصة ولا بأي تمثيل على المستوى المحلي، كما أن الإمكانات الموضوعة رهن إشارة المديرية العامة للوقاية المدنية لا تتوزع بشكل مُتكافئ[23].

---

https://mapecology.ma/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%83%D9%88-%D8%AA%D8%B6%D8%B9-%D8%B1%D9%87%D9%86-%D8%A5%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%B3%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D8%A3%D8%AC%D9%87/

20- الوقاية المدنية: المغرب أرسى حكامة مؤسساتية في مجال تدبير مخاطر الكوارث، وكالة المغرب العربي للأنباء، 13 شتنبر 2022.
https://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%82%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A3%D8%B1%D8%B3%D9%89-%D8%AD%D9%83%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%85%D8%A4%D8%B3/%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D9%88%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AA/

21- نظام اليقظة الرصدية، المديرية العامة للأرصاد الجوية.
https://vigilance.marocmeteo.ma/

22- برنامج التدبير المندمج لمخاطر الكوارث بالمغرب.. تمويل 226 مشروعا بتكلفة إجمالية تناهز 400 مليون دولار منذ 2015 (وزير الداخلية)، وكالة المغرب العربي للأنباء، 8 نوفمبر 2021.
https://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AF%D9%85%D8%AC-%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D8%A7%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%86%D8%B4%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9/

23- عبد الرفيع زعنون، أربعة تحديات تواجه تدبير الكوارث الطبيعية بالمغرب، المعهد المغربي لتحليل السياسات، 23 يناير 2024.
https://mipa.institute/10822

35. وقد أظهرت إجابات الاستمارات وجود جهودٍ وطنية على مستوى مواجهة الكوارث الطبيعية خلال الخمس سنوات الماضية خاصة فيما يتعلق بالمشاريع المُرتبطة بالحرائق والفيضانات على غرار برنامج التنمية القروية الممول من طرف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (FIDA) 2017-2022 و2022-2027[24] الذي تم خلاله إنشاء عدد كبير من المصطبات Gabions في الأودية والسفوح الجبلية، وتشجير المناطق الجبلية من طرف الوكالة الوطنية للمياه والغابات، ومشروع حماية بعض الدواوير من الفيضانات بدعم من وزارة الداخلية.

36. وتؤكد خلاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن تدابير مواجهة الكوارث الطبيعية التي تؤخذ في مختلف المناطق- بما فيها اقتناء التجهيزات اللازمة- تأتي غالبًا كتدابير استعجالية تفرضها استجابة لحدثٍ ما، ونادرًا ما تدخل في إطار سياسة استباقية لتعزيز الجاهزية لمواجهة الكوارث. وبالرغم من ذلك، فإن حدوث الكوارث يُشكّل أحيانًا فرصة لتعزيز جهود التنمية في بعض المناطق، مثل جماعة تزنيت (غير متضررة) بجهة سوس-ماسة، والتي شهدت تجديد بعض القنوات واقتناء بعض التجهيزات بعد فيضان 2014.

37. ويسجل المجلس ضعف **أنظمة تحذير مبكر بالجماعات** للتنبؤ بالكوارث والاستجابة لها بفاعلية وذلك على الرغم من بعض مُبادرات الدعم الفني، من قبيل مشروع تمديد نظام الوقاية من الفيضانات الذي عرفه كل من وادي أوريكا ووادي غيغاية بإقليم الحوز بجهة مراكش-آسفي، كما أحدثت سابقًا 15 محطة لمراقبة هطول الأمطار ومنسوب المياه بالإضافة إلى 13 محطة إنذار[25]. ومع ذلك، فإن هذه الأنظمة بوكالة الحوض المائي لتناسيفت بحاجةٍ إلى تحديث. ويتم الاعتماد على مرصد إقليمي للأرصاد الجوية في كل من الصويرة، بن جرير وآسفي، إلا أن هذه البنية غير متوفرة في باقي مناطق الجهة التي شملتها الدراسة.

38. يشمل نظام مديرية الأرصاد الجوية 44 مركزا للأرصاد الجوية الإقليمية موزعين على جهات المملكة[26]، و156 محطة أوتوماتيكية تقوم بإرسال المعطيات إلى المقر المركزي للمديرية. بالإضافة إلى وسائل أخرى حديثة للاستشعار عن بُعد من قبيل الرادارات لتتبع السحب غير المستقرة،

24- كما وقع المغرب والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (FIDA) اتفاقية في أكتوبر 2023 على هامش الاجتماعات السنوية للبنك وصندوق النقد الدولي بهدف تمويل مشروع التنمية القروية المندمجة بالمناطق الجبلية بالشرق، بقيمة 87 مليون أورو، وسيستهدف حوالي 100 ألف شخص.

المملكة المغربية برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية 2022-2027، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، الدورة الرابعة والثلاثون بعد المائة روما، 16-13 دجنبر 2021.

https://webapps.ifad.org/members/eb/134/docs/arabic/EB-2021-134-R-28.pdf?attach=1

25- HCP, Monographie Regionale Region de Marrakech – Safi (Annee 2018), Direction Regionale du Plan de la Region de Marrakech – Safi, Juin 2020, p95.

https://www.hcp.ma/region-marrakech/attachment/2073814/

26- المخطط الاستراتيجي (2021-2025) للمديرية العامة للأرصاد الجوية، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، ص12.

ومحطات تتبع الصواعق الرعدية[27]. ويقوم توزيع هذه المراكز والمحطات الرصدية الجوية بناءًا على معاييرٍ مُحددة من المنظمة الدولية للأرصاد الجوية (OMM) تنظم إقامة وتشغيل محطات الرصد الجوي، وذلك لضمان جودة ودقة البيانات الجوية المجمعة. وتشمل هذه المعايير العديد من الجوانب مثل مواصفات الموقع، الارتفاع عن سطح البحر، بُعد المحطة عن العوائق والمصادر المحتملة للتلوث والأنشطة الصناعية، إذ يُفترض ألا تتأثر المحطة بعوامل الطقس والمناخ الخارجية التي قد تؤثر على القياسات، وأن تغطي تنوع التضاريس والارتفاعات المختلفة لضمان جمع بيانات تمثيلية جغرافية[28].

39. وبناءً على الاستمارات التي أعدها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يتضح أن معظم الجماعات لا تتوفر على أنظمة تحذير مُبكر، إلا أنها تعتمد على المراكز الإقليمية وآلياتٍ أخرى تُغطي المنطقة. ففي **جهة درعة-تافيلالت**، تتوفر جماعة أيت زينب على مركز للأرصاد الجوية لقياس التساقطات والحرارة « أكويلال»، مثلما هو الحال بالنسبة لجماعة أيت وسيف (غير متضررة) وجماعة أغيل نمكون (غير متضررة) وجماعة أغرم نوكدال. في حين أن السلطات المحلية بجماعة إمي نولاوون تقوم بحملات موسمية في ظل غياب مركز للأرصاد الجوية؛ حيث يتم الاعتماد على النشرات المرسلة لثلاث أيام من طرف المركز الإقليمي، في حين تعتمد جماعة غسات على مصالح العمالة في مدها بحالة الطقس والأحوال الجوية، أما جماعة تولات فتستعين بنظام إخباري خاص بالدرك الملكي والقيادة. وبالنسبة للمناطق الأخرى التي لا تتوفر على مراكز للرصد من قبيل قلعة مكونة (غير متضررة) وجماعة تيلمي (غير متضررة)، فإنها تكتفي بالنشرات الإنذارية للأرصاد الجوية وطنيا، والتي غالبا لا تؤخذ بالجدية الكافية، كما أن الوصول إليها والتعامل معها يتم من طرف فئة معينة من الساكنة قد لا تتوفر بالضرورة على تكوينٍ مُلائم يسمح لها بالتعامل مع هذه النشرات بشكلٍ فعال.

رابعًا: مُلاءمة البنيات التحتية لشروط السلامة ومقاومة الكوارث

40. وتبيّن نتائج الاستمارات وجود مجهودات في مجال تحسين البنية التحتية، خاصة فيما يتعلق بالطرق والمسالك وتهيئة أحياء الجماعات لتيسير الولوج إليها والتنقل عبرها، بالإضافة إلى تبني قوانين التعمير الدامجة للبعد البيئي من قبيل ظهير 1960، والقانون رقم 12.90 (1992) المتعلق بالتعمير والذي قنن مساطر الدراسة والمصادقة على وثائق التعمير، والقانون رقم 25.90 المتعلق

27- وتتوزع المديرية العامة للأرصاد الجوية على ست مديريات جهوية على الشكل الآتي: المديرية الجهوية الأرصاد الجوية للشمال الغربي ومقرها في مدينة الرباط، وللشمال الشرقي ومقرها في مدينة فاس، وللوسط الغربي ومقرها في مدينة الدار البيضاء، وللوسط الشرقي ومقرها في مدينة بني ملال، والمديرية الجهوية للأرصاد الجوية للوسط ومقرها في مدينة أغادير، وللجنوب ومقرها في مدينة العيون.

28- Provisional 2023 edition of the Guide to Instruments and Methods of Observation (WMO-No. 8), and Manual on the Global Observing System, Volume II – Regional Aspects, WMO, 2010.

بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات. وقد تنامى الوعي بضرورة أخذ معايير مقاومة الكوارث الطبيعية بعين الاعتبار، من خلال إصدار المرسوم رقم 2.12.666 والمرسوم رقم 2.12.682 (28 ماي 2013) اللذان ينصان على ضوابط البناء المضاد للزلزال و إحداث اللجنة الوطنية للمباني المنجزة بالطين واللجنة الوطنية لهندسة الوقاية من الزلازل[29]. ومع ذلك، فإن المجلس يُسجل وجود تفاوتاتٍ مجالية فيما يخص الاستثمار في البنيات التحتية الحيوية والمباني وتقييم مُلائمتها لشروط السلامة ومقاومة الكوارث بين الجهات الأربع، حيث تعاني جماعات جهة درعة تافيلالت من مستوى هشاشة أكبر من باقي الجهات. كما يلاحظ تفاوت بين المجالين الحضري والقروي وبين الجماعات الكُبرى والصغرى داخل الجهة الواحدة، كما هو الشأن بالنسبة لجماعة مراكش بجهة مراكش-آسفي وجماعة أغادير بجهة سوس-ماسة. **ففي جهة مراكش-آسفي**، تفتقر جماعات مجاط وأولاد مطاع وآسني للشروط الدنيا في سلامة البناء، في حين يخضع إنجاز التصاميم الهندسية بجماعة مراكش لمعايير تضمن السلامة، ويتم تقييم المباني والبنية التحتية حسب الحاجة، كما أن المشاريع الكبرى يعهد بها وجوبا لمكاتب الدراسات والمختبرات المختصة، في حين تُكلف المصلحة التقنية للجماعة وقسم التعمير بالعمالة بمواكبة ومراقبة عملية الإنجاز. **أما في جهة سوس-ماسة**، فتُطبق معايير صارمة في إنشاء المباني والبنيات التحتية المقاومة للزلازل بجماعة أكادير، بالنظر إلى كونها عانت من مخلفات زلزال 1960، فضلا عن كونها تقع على خط زلزالي معروف وهو ما لا يتم احترامه بنفس الدرجة في العديد من الجماعات داخل نفس الجهة. وتُشير الدراسة إلى ضعف البنية التحتية بالجماعات الأكثر تضررًا من الزلزال، كما هو الشأن بالنسبة لإقليم طاطا، حيث تضررت العديد من المباني التابعة للإقليم، رغم أن درجة الزلزال لم تكُن مرتفعة في المنطقة. أما في جماعة **إنزكان (غير متضررة)**، **فإن** المناطق المهددة بالفيضانات في أغلبيتها مساكن عشوائية وغير محترمة لمعايير البناء.

41. وتُشير الخلاصات في الجماعتين المُتضررتين بجهة **بني ملال-خنيفرة** إلى وجود تحسن على مستوى فرض تصميم الخرسانة المسلحة ضمن الوثائق المطلوبة كشرطٍ في رخص البناء، واحترام مسافة لا تقل عن 10 أمتار عن الأودية والمجاري المائية. وتقوم المديرية الإقليمية للتجهيز والماء بأزيلال بمراقبة مستمرة للطرق والقناطر لإصلاح المتضررة منها بشكل دوري. وفي جماعة الحمام (غير متضررة) بإقليم الخنيفرة، فقد اتخذت تدابير على مستوى حماية بعض الأحياء من الفيضانات عبر بناء حواجز وتوسيع المجاري المائية خصوصًا بمركز تيغزي.

29- المرسوم الصادر في 17 من رجب 1434 (28 ماي 2013) بالموافقة على ضابط البناء المضاد للزلزال المطبق على المباني المنجزة بالطين وبإحداث اللجنة الوطنية للمباني المنجزة بالطين. والمرسوم الصادر في 17 من رجب 1434 (28 ماي 2013) بتغيير المرسوم رقم 2.02.177 بتاريخ 9 ذي الحجة 1422 (22 فبراير 2002) بالموافقة على ضابط البناء المضاد للزلزال المسمى " RPS 2000 " المطبق على المباني المحددة فيه قواعد الوقاية من الزلازل وبإحداث اللجنة الوطنية لهندسة الوقاية من الزلازل.

42. أما على مستوى الجاهزية والاستباقية بجهة **درعة تافيلالت**، فتشير الدراسة إلى أن معظم البنايات لا تستجيب لمعايير السلامة والهندسة المقاومة للكوارث، حيث يتم الاكتفاء بالطرق التقليدية والمواد المحلية في البناء. وبالرغم من كون اعتماد الطرق التقليدية في البناء، يعد ضمن أولويات الحفاظ على النمط المعماري للقصور والواحات، فضلا عن كونه يدخل في متطلبات الحفاظ على البيئة والاستدامة، إلا أن هذا النمط يحتاج أيضا لضوابط ودفاتر دقيقة لمواجهة الكوارث، سواء تعلق الأمر بالفيضانات أو الزلازل.

43. ويسجل المجلس ضعف الرقابة التقنية المسبقة والمواكبة للبنايات، مما يؤكد أهمية تعزيز قدرات تقنيي الجماعة. كما تعاني أغلب الجماعات المتضررة من ضعف التقيد السليم بالإجراءات والقوانين على أرض الواقع فيما يخص إجراءات فحص وتقييم المباني والبنية التحتية الحيوية بشكل دوري لضمان تلبية معايير السلامة لمقاومة الكوارث؛ خاصة فيما يتعلق بصعوبة الولوج للإغاثة والإنقاذ في حالات الكوارث من زلازل وفيضانات وثلوج وصقيع وحرائق وغيرها. وقد رصدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان درعة-تافيلالت، بعض المُبادراتٍ التي تهدف إلى العمل على تحسين البنية التحتية على صعيد الجماعات، من قبيل تخصيص جماعة غسات نسبة 60 % كاستثمار في تحسين البنية التحتية، أخذًا بعين الاعتبار المناطق الجبلية.

خامسًا: الأنظمة البديلة للإنارة والاتصالات

44. يُعتبر توفير الأنظمة البديلة للإنارة أحد معايير تقييم الجاهزية للتعامل مع الكوارث، إذ تتنافس الأسواق الناشئة لتوفير أنظمة تخزين طاقة أكثر أمانًا وعمرًا تشغيليًا أطول عبر تركيب أنظمة بطاريات توفر الطاقة الاحتياطية للوظائف الحيوية عند فشل الشبكة الكهربائية وتوفر الدعم في وقت الأزمات.[30] وبما أن شبكات الاتصالات معرضة للخطر خلال الكوارث، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) تلعب دورًا مُهمًا في إدارة المعلومات وتوزيعها وتدفقها في الوقت المُناسب لاتخاذ القرارات. ويرى الاتحاد الدولي للاتصالات على أن أنظمة الخدمة المتنقلة (MSS)والخدمة الثابتة للأقمار الصناعية (FSS) مُهمة في جهود الاستجابة، نظراً لشساعة مناطق تغطيتها وعملها خارج الغلاف الجوي، بالإضافة إلى تكنولوجياتٍ ناشئة وواعدة كمحطات المنصات عالية الارتفاع (HAPS)[31].

30- The Role of Energy Storage in Disaster Recovery and Prevention, National Electrical Manufacturers Association (NEMA), US.
https://www.nema.org/storm-disaster-recovery/microgrids-and-energy-storage/the-role-of-energy-storage-in-disaster-recovery-and-prevention

31- الاتصالات في حالات الطوارئ، الاتحاد الدولي للاتصالات، الأمم المتحدة، مارس 2021.
https://www.itu.int/ar/mediacentre/backgrounders/Pages/emergency-telecommunications.aspx

45. أثبتت خلاصات استمارات المجلس في الجهات الأربع، عدم وجود خُطط بديلة تضمن استمرار خدمات شبكة الإنارة أثناء وبعد الكوارث الطبيعية؛ حيث لا تتوفر هذه البدائل سوى في المنشآت الحيوية التي تحظى بالأولوية (أغلبها في المجال الحضري للمدن الكبرى كمراكش وأغادير) مثل المستشفيات والمطارات، والمنشآت السياحية، والقطاع الفلاحي (تارودانت)، في حين لا تتوفر باقي الجماعات على مثل هذه الخطط والتجهيزات البديلة. وبخصوص حماية شبكات الاتصالات التي قد تتضرر بالموازاة مع تضرر البنية التحتية أو بسبب تزاحم الخطوط خلال الكوارث، فيُلاحظ أن أغلب المناطق تُعاني من هشاشة في الحالات العادية على مستوى توفر شبكات الاتصال وضعف الصبيب في الشبكة العنكبوتية. وتُسجل الدراسة التي أجراها المجلس، أن المكتب الوطني للكهرباء **في جهة بني ملال-خنيفرة يقوم** بالتدخل في الجماعات الترابية في حالات انقطاع التيار الكهربائي. وقد عملت جماعة تلوات على إبرام اتفاقية شراكة مع جهة درعة-تافيلالت بهذا الخصوص، ولم يتم تفعيلها بعد، حيث يتم الاعتماد في التواصل محليًا بذات الجهة عن طريق الدرك الملكي والسلطة المحلية عبر تقنية اللاسلكي (جماعة تلوات)، والاعتماد على القائد والقوات المساعدة (جماعة غسات).

سادسًا: الأماكن والتجهيزات والمُعدات المُجهزة لضمان استجابة فعالة لحالات الطوارئ والتكفل بالضحايا

46. توضح خلاصات الاستمارات غياب أماكن قارة وتجهيزات ومُعدات موجهة لضمان استجابة فعالة لحالات الطوارئ والتكفل بالضحايا في سيناريوهات مُختلفة من الكوارث. وقد استفادت بعض الجماعات من التجارب التي راكمتها خلال فترة جائحة كوفيد 19 عبر تسخير بعض المنشئات الأخرى غير المُعدة أساسا لهذا الغرض من قبيل القاعات الرياضية ودور الطالبة والجمعيات[32]، كما تم اللجوء إلى القطاع الخاص وبعض المبادرات الفردية لتوفير المُعدات، غير أن ذلك يبقى غير كافي خاصة في ظل غياب خطة واضحة المعالم لإدارة وتدبير المخاطر.

47. ففي **جهة سوس-ماسة**، تمكنت جماعة تارودانت من استثمار الإمكانيات المتاحة وتهييئ العديد من الفضاءات الجديدة، أما الجماعات الأكثر تضررًا فقد استفادت من الطاقم الإداري للعمالة وغيرها من المصالح، ومن الدعم الوطني عبر إحداث مستشفى ميداني عسكري ومآوي مؤسسة محمد الخامس للتضامن وجهود المجتمع المدني. وقد عرفت مصالح العمالة بجماعة تارودانت ضغطا كبيرا على مستوى المستشفى الإقليمي، وصعوبات على مستوى تدبير حركية الولوج مباشرة عقب الزلزال، تم التغلب عليها بمساعدة عناصر إنفاذ القانون.

32- ففي جماعة انزكان (غير متضررة) نسقت الجماعة والعمالة بُغية إيواء المشردين والأشخاص في وضعية الشارع في بنايات ومآوى عمومية وجموعية.

48. ويُلاحظ على أن معظم المناطق المتضررة تُعاني من هشاشة على مستوى عدد المرافق الصحية وخصاصًا في الموارد البشرية والأطر الطبية مُقارنة بأعداد الساكنة. **ففي جهة درعة-تافيلالت،** تتوفر جماعة إمي نولاوون على مستوصفين صحيين وسيارة إسعاف واحدة، على الرغم من أن عدد الساكنة يتجاوز 22,000 نسمة حسب احصائيات المندوبية السامية للتخطيط لعام 2014. وتتوفر جماعة تلوات على مركز صحي واحد ومستوصف وطبيب متقاعد وسبع مُمرضين وسيارة إسعاف واحدة، في حين تتوفر جماعة أغرم نوكدال على مستوصفين صحيين ومركزين صحيين، وجماعة أيت زينب على مستوصف وطبيب و5 ممرضين وسيارة إسعاف واحدة للجماعة واثنتين للجمعيات، وجماعة غسات على مركز صحي واحد ومستوصفين وطبيب وأربعة ممرضين.

49. كما رصد المجلس ضعفًا وتفاوتًا في آليات فك العزلة والإنقاذ. ففي **جهة بني ملال-خنيفرة، تتوفر** جماعتي أيت تمليل وأيت أومديس على 03 إلى 04 جرافات من نوع JCB و03 شاحنات صهريجية و04 إلى 05 سيارات إسعاف. وبينما تتوفر جماعة تلمي (غير متضررة) بجهة درعة-تافيلالت على أسطول من آليات فك العزلة من قبيل كاسحة الثلوج (Chasse-neige)، ممهدة (Niveleuse)، محملة ذات مجرفة خلفية (Tractopelle)، وشاحنتين؛ فإن جماعات إمي نولاوون وأغرم نوكدال وغسات وأيت زينب بجهة **درعة تافيلالت لا تتوفر سوى على** جرافة واحدة لكُلٍ منها مع الاستعانة بآليات مجموعة الجماعات المحلية. كما تتوفر كل من جماعتي أيت واسيف وأغيل نومكون على شاحنة تحميل (Chargeur sur pneus) واحدة فقط، علمًا أن هذه الجماعة الأخيرة تتواجد على مرتفعات تتراوح ما بين 2100-4000م على سطح البحر، وتتميز بمسالك وممرات وعرة وغير معبدة، وتغيب فيها مراكز للدرك الملكي والوقاية المدنية. وقد رصدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان درعة-تافيلالت، بعض المُبادرات على الصعيد الجماعي من أجل العمل على فك العُزلة، إذ عملت جماعة غسات على رصد مبلغ من الميزانية لتفعيل كراء المعدات، فضلا عن إبرام اتفاقية شراكة مع المجلس الإقليمي لتوفير آليات دائمة لفك العزلة.

سابعًا: التوعية وبناء القدرات وتعزيز الصمود في مواجهة الكوارث

50. **يُشكل اعتماد برامج التوعية الاجتماعية وبناء القدرات، عنصرًا هامًا في تعزيز القدرة على الصمود لدى الأفراد والجماعات للتعامل مع الكوارث الطبيعية.** وقد أظهرت نتائج الدراسة التي أنجزها المجلس، ضُعف أو انعدام حملات التثقيف لفهم طرق الإخلاء والحماية والاستعداد وتحديد المسؤوليات في مجال مساعدة الفئات الأكثر هشاشة بالإضافة إلى غياب دلائلٍ بشأن التعامل

الإعلامي والبحث عن المصادر الموثوقة للمعلومات خلال الأزمات[33]. وتُعاني معظم الجماعات المتضررة وغير المتضررة من الزلزال من غياب مُتخصصين محليين في تدبير المخاطر. وتُظهر نتائج الدراسة انخراط المجتمع المدني في الجماعات الأكثر تضررًا في **جهة سوس-ماسة** في جهود التوعية والتحسيس تستهدف المؤسسات التعليمية بكل مكوناتها من أساتذة وتلاميذ. كما تسجل الدراسة العديد من المبادرات التي تروم تدارك النقص في مجال التكوين. ففي جهة **بني ملال-خنيفرة**، نظمت وزارة الداخلية دورة تكوينية في شهر يناير 2024 بشراكة مع جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية «UM6P» بالرباط لفائدة مديري مصالح الجماعات المتضررة من الزلزال حول موضوع «تدبير الكوارث الطبيعية».

51. وفي نفس الإطار، سجّلت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ب**جهة درعة-تافيلالت** تنظيم يومين دراسيين من تأطير مؤسسة لالة عائشة لرصد الزلازل بأكادير وجمعية SNT بجماعة أيت زينب. كما سجلت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بنفس الجهة تأسيس جمعية الطوارئ وتدبير المخاطر بجماعة تلوات، في أفق تفعيل هذه الشراكة مع الهلال الأحمر وباقي المتدخلين.

ثامنًا: أنظمة التأمين والتعويض عن الكوارث

52. اعتمد نظام التغطية ضد عواقب الوقائع الكارثية في عام 2018 بموجب القانون رقم 110.14 الذي دخل حيز النفاذ في يناير 2020. ويهدف إلى تعويض ضحايا الضرر المباشر عبر آليتين، إحداهما خاصة بالمؤمن لهم (الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون) بعقود التأمين المنصوص عليها في المادة 64.1 من مدونة التأمينات، أما الثانية، فهي خاصة بالأفراد الذين ليس لديهم أي تغطية أو الذين يستفيدون من تغطية تمنحهم تعويضًا أقل مما كان يمكن أن يحصلوا عليه من صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية (FSEC) في حالة عدم توفرهم على تغطية[34]. وتُقدّم الآليتان 100 مليون دولار تعويضاتٍ للمُتضررين كل عام وتهدف إلى تغطية نحو 9 ملايين مُستفيدًا وهي موجهة بالأساس لمساندة الأسر الأشد فقرًا، بدعم من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.[35] كما تتجلى جهود تعزيز الجاهزية في مواجهة الكوارث الطبيعية في إحداث عدة صناديق أخرى، بما فيها الصندوق الوطني لمكافحة آثار الكوارث الطبيعية المحدث سنة 2009، والذي يُعنى بالزلازل والفيضانات والانهيارات وحركة الأراضي وظواهر التعرية الساحلية وموجات التسونامي، وصندوق

33- التوعية العامة وتثقيف المُجتَمَع للحد من مخاطر الكوارث: الرسائل العملية الرئيسية بشأن الأسر والمدارس، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومنظمة انقذوا الأطفال، لندن وجنيف، 2018.
https://www.ifrc.org/sites/default/files/2021-08/PAPE-2.0-Arabic_lowres.pdf

34- التغطية ضد عواقب الوقائع الكارثية، بوابة هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي.
https://www.acaps.ma/ar/grand-public/votre-logement/ltgty-dd-wqb-lwqy-lkrthy

35- World Bank, "Supporting Morocco's Journey to Disaster and Climate Resilience." Results Brief, August 11, 2022. https://www.worldbank.org/en/results/2022/08/11/supporting-morocco-s-journey-to-disaster-and-climate-resilience

الآفات الطبيعية، المحدث سنة 1993، الذي يغطي مجموعة من الآفات وهي الفيضانات والجفاف وأضرار السيول واجتياح الجراد[36].

53. وبرغم وجود **هذه البرامج والآليات الخاصة بالتعويض والدعم للأفراد والعائلات المُتضررة من** الكوارث الطبيعية، فإن المجلس يسجل ضعف الوعي الجماعي بآليات التأمين عن الكوارث الطبيعية المُحدثة من طرف الدولة. ففي الوقت الذي تعتمد فيه أغلب المؤسسات المتوسطة والكبرى في القطاع الخاص على خدمات شركات التأمين بما فيها التأمين متعدد المخاطر على المحلات الصناعية والمحلات التجارية، فإن ثقافة التأمين على الممتلكات كالتأمين متعدد المخاطر على السكن تبقى غائبة لدى الأفراد بفعل عدة عوامل على رأسها ضعف القدرة الشرائية. كما يُسجل المجلس ضعف اللجوء إلى الأنظمة الفئوية الأخرى من قبيل التأمين على المخاطر المناخية الذي توفره التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين (MAMDA)، والذي يهدف إلى تغطية خسائر المحاصيل الزراعية للفلاحين في المناطق المتضررة من الجفاف، ومنحهم تسهيلات من أجل تمكينهم من مباشرة الموسم الفلاحي. وتجدر الإشارة إلى أن السلطة الحكومية المكلفة بقطاع الفلاحة عملت على توسيع نطاق التأمين الفلاحي ليصل إلى 2,5 مليون هكتار من الأراضي الفلاحية المؤمنة في أفق 2030[37].

54. وفي إطار تفعيل نظام التعويض عن الأضرار التي تُخلفها الكوارث، تم تكوين لجن للقيام بعمليات حصر لوائح العائلات التي تتوفر فيها شروط الاستفادة من الدعم المقدم من طرف الدولة، والمُساعدات المالية لأصحاب المساكن التي تضررت جزئيًا أو كليًا. وقد رصدت اللجان الجهوية لحقوق الإنسان بروز العديد من التحديات بخصوص عملية الإحصاء والمعايير المعتمدة لتحديد شروط الاستفادة من التعويض، وهو ما نجم عنه مجموعة من الاحتجاجات في بعض المناطق، خاصة في إقليم طاطا بجهة سوس-ماسة، وبإقليم الحوز بجهة مراكش-آسفي.

36- جواب رئيس الحكومة، السؤال المحوري الثاني "سياسة الحكومة لمواجهة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية"، الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة، مجلس المستشارين، الثلاثاء 13 ربيع الثاني 1441 (10 دجنبر 2019).
https://www.cg.gov.ma/ar/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D8%B6%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AE%D8%B0%D8%A9%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D-8%B9%D9%8A%D8%A9

37- مؤشر نجاعة الأداء، وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات-قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات، مشروع قانون المالية 2024، ص8.

بخصوص إعمال المُقاربة القائمة على حقوق الإنسان في بناء الجاهزية الاستباقية في تدبير الكوارث الطبيعية يوصي المجلس بما يلي:

- إدماج مبادئ المقاربة القائمة على حقوق الإنسان في الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث، وكافة مخططات وسياسات التكيف والتخفيف المرتبطة بالتغيرات المناخية وتدبير المياه والغابات؛
- تعزيز قدرات المُتدخلين الرئيسيين في سياسات الإنقاذ والإغاثة على إعمال المُقاربة القائمة على حقوق الإنسان وتدبير المخاطر، خاصة في مجال الوقاية المدنية والقطاع الصحي ومختلف أجهزة إنفاذ القانون؛
- تعزيز الجاهزية الاستباقية وتقليص التفاوت المجالي والنهوض بالبنيات التحتية الأساسية خاصة في قطاعي الصحة والتعليم، وفك العُزلة عن الوحدات الترابية ومكافحة مختلف مظاهر الهشاشة فيها؛
- وضع برنامج البناء و إعادة الإعمار الخاص بزلزال الأطلس في قلب استراتيجية تعزيز العدالة المجالية، خاصة من خلال النهوض بتنمية الجبال والواحات؛
- إطلاق حملات منتظمة للتوعية والتحسيس بهدف تعزيز المرونة والصمود الاجتماعي وتعزيز الجاهزية الاستباقية للتعامل مع الكوارث والتعافي منها؛
- تشديد مراقبة احترام قوانين التعمير المُرتبطة بشروط وضوابط البناء المضاد للزلزال المسمى «RPS 2000» المُحيّن سنة 2013؛
- تعميم المساطر والضوابط المعتمدة في البناء بجماعة أكادير على مجموع التراب الوطني.
- إعداد منصة موحدة أو دليل بشأن التعامل مع المُعطيات المرتبطة بالكوارث بالدقة اللازمة لتفادي الهلع العام والأخبار الزائفة اثناء الكوارث؛
- تعزيز المشاركة المواطنة في جميع مراحل الاستعداد لمواجهة الكوارث والتعامل معها والتعافي منها.

المحور الثاني: التدخل الاستعجالي

55. تعد الساعات ال48 الأولى بعد أية كارثة طبيعية، مرحلة حاسمة في نجاح التدخل الاستعجالي، لتفادي ارتفاع الخسائر البشرية وضمان تقديم المساعدة الضرورية للمتضررين. وتعتمد سرعة التدخل على وجود سياسة متكاملة لمواجهة الكوارث الطبيعية، وحماية الأرواح والممتلكات وتقديم كل أشكال الدعم الإنساني لمن يوجدون في دائرة الخطر. وتؤكد مبادئ حقوق الإنسان في مجال مواجهة آثار الكوارث الطبيعية على أهمية التدخل الاستعجالي ومستوى كفاءته، وعلى توفر الموارد البشرية واللوجستيكية الضرورية لذلك. وتنص استراتيجية الأمم المتحدة للحد من الكوارث ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، على مجموعة من الإرشادات الخاصة بتوفير الاحتياجات الأساسية المُحتملة من السلع الأساسية، والخدمات، والموارد البشرية، والتجهيزات الطبية، والأغذية، والمياه، وأماكن الإيواء في حالات الطوارئ، وأكياس نقل الجثث، وتنظيم الصرف الصحي، وتوفير الاتصالات، والتنسيق بين مُختلف الفاعلين[38].

أولاً: سرعة التفاعل والاستجابة في عملية الإغاثة وتحديد الضحايا

56. تميّزت استجابة السلطات العمومية لفاجعة الزلزال بسرعة التدخل؛ حيث عقدت جلسة العمل الأولى برئاسة جلالة الملك يوم 9 سبتمبر بعد أقل من 24 ساعة من وقوع الكارثة، وأعطيت التوجيهات لمواصلة كافة أعمال الإنقاذ بشكل عاجل على الصعيد الميداني. كما عقدت الحكومة اجتماعا يوم 10 سبتمبر تمت خلاله المصادقة على فتح حساب مرصد لأمور خصوصية تحت إسم «الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية»[39]، يهدف لجمع تبرعات المواطنين والإدارات العمومية والقطاع الخاص والمنح الأجنبية والمجتمع المدني وغيرها من المانحين والمتبرعين لدعم جهود التدخل الاستعجالي. وفي يوم 14 سبتمبر 2023 ترأس جلالة الملك جلسة العمل الثانية والتي أقرت تقديم الدعم ومساعدات مالية مباشرة للأسر المتضررة لاسيما تلك التي فقدت مساكنها، و إطلاق برنامج لإعادة بناء وتأهيل المناطق المتضررة بشكل عام، سواء على مستوى تعزيز البنيات التحتية أو الرفع من جودة الخدمات العمومية.

57. تبين تجارب إدارة الكوارث الطبيعية أن تقديم **الإسعافات الأولية الطارئة والخدمات الطبية للجرحى**

38- استراتيجية الأمم المتحدة للحد من الكوارث ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، التأهب للكوارث تحقيقا للاستجابة الفعالة، مجموعة الإرشادات والمؤشرات لتنفيذ الأولوية الخامسة في إطار عمل هيوغو، أمانة الاستراتيجية الدولية للأمم المتحدة للحد من الكوارث، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، جنيف، سويسرا، 2008، ص47.
https://www.unisdr.org/files/2909_0860924giparabic.pdf

39- وزارة المالية، دفع المساهمات التطوعية التضامنية للصندوق رقم 126 الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية.
الرابط: https://www.finances.gov.ma/ar/Pages/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%A9.aspx?fiche=6623

هي أهم الأعمال التي يجب القيام بها مباشرة بعد وقوع الكارثة، كجزء من عمليات التدخل الاستعجالي. وفي حالة الزلازل، عادة ما تسبب الكارثة العديد من الصدمات الحادة و إصابات العظام، مثل كسور العظام، والتمزقات بسبب تساقط الحطام الثقيل. وقد لا يكون النظام الصحي المحلي قادرا على تحمل التكلف بكل الحالات، ويتم في هذه الحالة اللجوء إلى بنيات الاستقبال الصحية القريبة، أو إلى بناء مستشفيات متنقلة في مكان وقوع الكارثة. وفي حالة زلزال الأطلس أنشأت القوات المسلحة الملكية مستشفى عسكريا ميدانيا بمنطقة أسني بإقليم الحوز[40] التي تعد من أقرب النقاط الجغرافية إلى مركز وقوع الزلزال، كما تم إنشاء مستشفى ميداني طبي جراحي على مستوى الجماعة القروية إيغرم بإقليم تارودانت،[41] والتي تقع ضمن المناطق التي أصابها الزلزال. ومنذ وقوع الكارثة كان مستشفى مراكش الجامعي من أهم المؤسسات الصحية التي قدمت مختلف أنواع التدخل الطبي، وخصوصا على المستوى الجراحي، حيث كان الأكثر تجهيزا وتأهيلا في المنطقة والأقرب من بؤرة وقوع الزلزال.

58. وقد قامت اللجنة الجهوية سوس-ماسة بزيارة ميدانية للمستشفى العسكري بتاريخ 12 شتنبر 2023، والذي تم نصبه بمركز جماعة تفنكولت بإقليم تارودانت للتدخل ودعم ساكنة الدواوير المنكوبة بالإقليم. وتمت معاينة بنية المستشفى وخدماته رفقة رئيس المستشفى، الذي يتكون من قاعة جراحة وقاعة استشفاء للرجال وأخرى للنساء، ومختبر للتحليلات وصيدلية وقاعة للفحص السريري وأخرى للفحص بالأشعة. وتبلغ طاقته الاستيعابية 100 مصاب من الحالات الخفيفة في حين يتم توجيه الحالات المعقدة لمستشفى تارودانت أو أكادير. كما تم إحداث قسم خاص بالرعاية النفسية والدعم الاجتماعي للأطفال. وقد تم تخصيص 1500 من عناصر القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة لهذا المركز بالإضافة إلى آليات للحفر والنقل وخمس مروحيات عسكرية للولوج للمناطق الجبلية ذات التضاريس الصعبة.

40- وكالة المغرب العربي للأنباء، زلزال الحوز.. المستشفى العسكري بأسني يقدم العلاجات للجرحى في مختلف التخصصات الطبية والجراحية. الرابط: https://mapecology.ma/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/278664/#:~:text=%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A9%20%D8%A3%D8%B3%D9%86%D9%8A%20(%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%B2)%20%E2%80%93%20%D9%8A%D9%82%D8%AF%D9%85,%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B6%D8%B1%D8%B1%D8%A9%20%D9%85%D9%86%20%D8%B2%D9%84%D8%B2%D8%A7%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%B2.

41- المستشفى العسكري إغرم: أزيد من 500 مستفيد يوميا وقسم للمستعجلات 24/24. الرابط: https://2m.ma/ar/news/2M-ma-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D9%84%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D9%81%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D8%A5%D8%BA%D8%B1%D9%85-%D8%A3%D8%B2%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D9%86-500-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%81%D9%8A%D8%AF-%D9%8A%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D9%82%D8%B3%D9%85-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%AC%D9%84%D8%A7%D8%AA-24-24-20231003

59. أما فيما يتعلق **بتوفير المأوى والغذاء والماء والدواء لضحايا الكارثة وللنازحين**، فقد دعا جلالة الملك في افتتاح أشغال البرلمان 2021 إلى إحداث مخزون استراتيجي وطني للمواد الأساسية الأولية، كما أعاد التأكيد في أعقاب ترأسه للجنة الوزارية المشرفة على إعادة الإعمار إلى ضرورة إحداث مخزون جهوي استراتيجي في كل الجهات. وتؤكد التجارب الدولية في مجال التدخل الاستعجالي على أهمية توفيرها خلال الساعات ال72 بعد الكارثة. وفي حالة زلزال الأطلس لعب المجتمع المدني دورا رئيسيا في هذا الجانب، إذ تم تنظيم قوافل مساعدات منذ الساعات الأولى بعد الكارثة، وقامت مختلف مؤسسات الدولة بدورها ببناء مخيمات لإيواء المتضررين وتقديم الغذاء لهم. كما قررت الحكومة صرف تعويض قيمته 30.000 درهمًا، يُصرف على شكل مساعدة شهرية بقيمة 2500 درهم لمدة إثنى عشر شهرًا لكل أسرة من الأسر المتضررة من الزلزال كمساعدة مالية استعجالية بدءا من شهر شتنبر 2023، لتوفير دخل قار استعجالي للمتضررين.

60. **يثمن المجلس سرعة التدخل في الجهات الأربع المُتضررة** من زلزال الأطلس، رغم البطء المسجل في جماعة مجاط وأولاد مطاع وأسيف المال وآسني، بسبب غياب جاهزية مسبقة لإدارة الكوارث الطبيعية. وسجل وجود صعوبات بخصوص عملية تحديد الضحايا في الأرواح والمنشئات بسبب تضاريس المنطقة الوعرة.

61. كما سجّل المجلس الجدل الذي رافق إحصاء المناطق المتضررة، وتابع الاحتجاجات بسبب ما اعتبره المواطنون إقصاء لهم من الاستفادة من التعويض بإقليم طاطا.

ثانيًا: المقاربة التشاركية والتنسيق في اتخاذ القرارات المحلية بعد الزلزال

62. أما بخصوص **التنسيق و إشراك الفاعلين المركزيين والمحليين في إدارة الكوارث وجهود الإغاثة**، سجل المجلس وجود التقائية بين الطرفين خصوصا بجهتي سوس ماسة وبني ملال خنيفرة، حيث تأكد اتخاذ كافة قرارات الإغاثة على المستوى المحلي، باستثناء القرارات التي تخص طلبات الدعم اللوجستيكي والتي اضطرت المصالح اللامركزية للدولة إلى التنسيق بشأنها مع المصالح المركزية. كما سجل المجلس وجود علاقة تكامل في تدخلات المصالح المركزية واللامركزية، وتيسير مهمة المُجتمع المدني الذي ساهم في عملية الإغاثة بدون قيود تذكر في مختلف المناطق المتضررة.

63. وكانت المراحل الأولى من التدخل قد عرفت صعوبات على مستوى انخراط المنتخبين المحليين، كما لم تكن حركية منظمات المجتمع المدني بالمرونة الكافية، غير أنه سرعان ما تم تدارك هذه الصعوبات وأصبحت جهود الإغاثة تتم وفق مقاربة تشاركية مع فعاليات المجتمع

المدني والساكنة. غير أن الوضع كان مختلفًا في جهة مراكش-آسفي حيث تفيد المعطيات التي حصل عليها المجلس بوجود صعوبات حالت دون إشراك الفاعلين المحليين وبعض التنظيمات المدنية في إدارة الكوارث وجهود الإغاثة، كما تم رصد عراقيل لجهود المُجتمع المدني في تنسيق المساعدات.

وبخصوص اعتماد المقاربة القائمة على حقوق الإنسان في تدبير التدخل الاستعجالي أثناء الكوارث الطبيعية يوصي المجلس بما يلي:

- توفير بنك وطني للغذاء والدواء ومختلف الوسائل اللوجيستيكية الخاصة بعمليات التدخل الاستعجالي في مُختلف جهات المملكة، ولتسريع تنفيذ توجيهات صاحبة الجلالة بإحداث منظومة وطنية متكاملة، تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لاسيما الغذائية والصحية والطاقية؛
- إعطاء الأولوية لتقوية البنية التحتية الطرقية للعالم القروي بالخصوص، لتحسين قدرتها على تسهيل عمليات التدخل الاستعجالي أثناء الكوارث الطبيعية؛
- ضمان احترام وسائل الإيواء لكرامة الضحايا، بما في ذلك توفير الصرف الصحي وتدبير النفايات وأماكن الاستحمام؛
- استكمال تغطية المجال الترابي للمملكة بالكهرباء وشبكة الاتصالات التي تلعب دورا رئيسيا في التواصل مع المناطق المنكوبة أثناء الكوارث الطبيعية أو المناطق القريبة منها، مع ضرورة الاستثمار في البنيات الضرورية لتوفير حلول بديلة في حالة خروج هذه الشبكات من الخدمة؛
- تقوية قدرات المجتمع المدني المحلي في مجال التدخلات الاستعجالية، لضمان مساهمة فعالة في جهود الإغاثة؛
- وضع استراتيجية وطنية تشاركية بين القطاع العام والخاص والجماعات الترابية والفاعلين المدنيين لتعزيز التدخل وحماية الموروث الحضاري الذي يحتاج إلى تدخل خاص ودقيق لحماية الموروث التاريخي الذي يميز المناطق المنكوبة.

المحور الثالث: تنسيق المساعدة الإنسانية

64. تُشير المبادئ التوجيهية التشغيلية والدليل الميداني لحماية حقوق الإنسان في حالات الكوارث الطبيعية (الأمم المتحدة، 2008) إلى المبادئ التي تؤخذ بعين الاعتبار في جهود الإغاثة، والتي ينبغي الاسترشاد بها في دعم جهود المُجتمع المدني وتنسيق المساعدات الإنسانية الدولية وتدبير مراكز الإيواء والمُخيمات، والشروط التي ينبغي أن تتوفر في المُساعدات والأغذية والتي يتعين أن تكون، متاحة، يمكن الوصول إليها، مقبولة، وقابلة للاستعمال. ويقتضي ذلك معرفة جماعية بمبادئ المقاربة القائمة على حقوق الإنسان والثقافة المحلية، ومنها عدم التمييز، وصيانة كرامة الإنسان، وضمان الحق في المعلومة والتواصل[42].

أولاً: دعم جهود المُجتمع المدني ومنظمات الإغاثة

65. إن التضامن أثناء الكوارث الطبيعية يعتبر أمرًا بالغ الأهمية في نجاح جهود إنقاذ الأرواح وتوفير الإغاثة ومساعدة الضحايا على التعافي. وعلى الرغم من أن الكوارث الطبيعية مدمرة في كثير من الحالات، إلا أنها غالبا ما تكشف عن جوهر القيم الإنسانية، التي تتمظهر اثناء القيام بمبادرات أولية على شكل مجموعات أو افراد لتقديم المساعدة، خاصة في المراحل الأولى للكارثة من خلال المشاركة بشكل مباشر في عمليات البحث والإنقاذ ونقل الجرحى إلى المراكز الطبية. بيد أن هذه المساهمة يجب أن تعهد إلى تنظيمات مدنية مختصة في الإنقاذ والبحث عن الأشخاص المعرضين للخطر، والقيام بعمليات الإجلاء والرعاية الطبية الطارئة، حيث يمكن للتدخل الإنساني و إن كان مدفوعا بالنوايا الحسنة، أن يؤدي إلى نتائج عكسية، في حالة عدم احترام مجموعة من الشروط والمعايير المعمول بها. ولذلك تعمل العديد من الدول على تقديم برامج تهم تدريب منظمات المجتمع المدني على الاستجابة لحالات الطوارئ الأولى وتنفيذ عمليات المحاكاة التدريبية حول إدارة إجراءات الإجلاء خلال الزلازل[43].

66. وقد شهدت الساعات الأولى بعد الزلزال تعبئة واسعة النطاق من قبل المغاربة لمساعدة الضحايا، حيث غمرت البلاد موجة من التعاطف والتضامن الكبيرين، التي أبان عنها آلاف المغاربة من داخل الوطن وخارجه، لدعم السكان المتضررين، ترجم ذلك من خلال مشاركة مجموعة من المنظمات المدنية والمواطنات والمواطنين في جمع التبرعات (الأغذية- الملابس- الأغطية...)،

42- United Nations Inter-Agency Standing Committee. "Human Rights and Natural Disasters: Operational Guidelines and Field Manual on Human Rights Protection in Situations of Natural Disaster." Brookings-Bern Project on Internal Displacement (2008).

43- El Mostafa Rezrazi, Le comportement solidaire en cas de catastrophe naturelle : la réponse du Maroc suite au séisme d'Al Haouz, Septembre 27, 2023, disponible sur le lien : https://www.policycenter.ma/publications/le-comportement-solidaire-en-cas-de-catastrophe-naturelle-la-reponse-du-maroc-suite-au

وهو ما يعكس إعمال الفصل 40 من دستور المملكة الذي يؤكد أن» على الجميع أن يتحمل، بصفة تضامنية، وبشكل يتناسب مع الوسائل التي يتوفرون عليها، التكاليف التي تتطلبها تنمية البلاد، وكذا تلك الناتجة عن الأعباء الناجمة عن الآفات والكوارث الطبيعية التي تصيب البلاد.»

67. وقد اتخذت عدة تدابير لتنسيق تدفق المساعدات عبر المملكة؛ وتوفير الحاجيات الأساسية خاصة وأن معظم المناطق المتضررة تُعاني من العُزلة والهشاشة، بسبب وعورة المسالك ضعف النيات التحتية الطرقية والنقص الملحوظ في الخدمات العمومية الأساسية. وقد لعبت مؤسسة مُحمد الخامس للتضامن دورًا مُهمًا في تنسيق المُساعدات، إذ أحدثت مستودعين مركزيين على مستوى مدينتي مراكش وتارودانت ومستودع إقليمي بإقليم الحوز، كما جرى تعبئة الموارد البشرية واللوجيستيكية لإيصال هاته المساعدات للدواوير المتضررة، عن طريق المسالك البرية أو عن طريق المروحيات بالنسبة للدواوير التي يصعب الوصول إليها برًا، وذلك بالتنسيق مع الدرك الملكي والقوات المسلحة الملكية[44]. كما عملت فرق الهلال الأحمر المغربي على دعم عمليات البحث والإنقاذ، وتقديم الإسعافات الأولية ونقل الجرحى إلى المستشفيات، و إجلاء الناس من المباني المتضررة، وتقديم الدعم النفسي-الاجتماعي[45].

68. وسجّلت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة **سوس-ماسة** مُبادرات مدنية متعددة، خاصة فيما يتعلق بإحصاء الأطفال المنفصلين وضمان لم شملهم بعائلاتهم والاهتمام بالأطفال اليتامى. ولم يتم تسجيل أية عرقلة لجهود المجتمع المدني في جهة **بني ملال-خنيفرة**؛ إذ استقبلت السلطات المحلية والدرك الملكي والقوات المساعدة كل القوافل التضامنية وساعدتها على الوصول إلى المناطق المتضررة دون التدخل في تحديد وجهتها. كما سجّلت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة درعة-تافيلالت المُساهمة الفاعلة للمُجتمع المدني في كُل من جماعتي أغرم نوكدال وأيت زينب؛ حيث استجابت لحاجيات الضحايا ووفرت لهم المواد الغذائية والأفرشة والأغطية.

ثانيًا: إدارة العمليات وإيصال المساعدات بالجماعات الترابية

69. اختلفت الإشكالات المرتبطة بتنسيق المساعدات الإنسانية من جهة إلى أخرى بحسب عدد الجماعات الأكثر تضررا داخل أقاليم الجهات المعنية، حيث تتباين نسبة الجماعات المتضررة من إقليم إلى أخر داخل الجهة الواحدة. ويسجل المجلس الوطني لحقوق الإنسان تفاوتًا على مستوى

44- موقع مؤسسة مُحمد الخامس للتضامن، 10 شتنبر 2023.
https://www.fm5.ma/ar/

45- زلزال المغرب: الاتحاد الدولي يطلق نداء طوارئ لجمع 100 مليون فرنك سويسري لتوسيع نطاق جهود الإغاثة، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، 12 شتنبر 2023.
https://shorturl.at/NOPQ0

التنسيق بخصوص تيسير وصول المساعدات الإنسانية للمتضررين بين الجهات الأربعة؛ حيث واجهت جهة مراكش-آسفي معيقات أكثر من الجهات الأخرى. كما سجل المجلس ضعف آليات التدخل وقلة أعداد سيارات الإسعاف وهشاشة البنى التحتية.

70. برزت بجهة **مراكش-آسفي** تحديات تتعلق بغياب مخازن لجمع المؤن والخيام، **بالجماعات الترابية المتضررة** ويتعلق الأمر بكل من **جماعة مراكش، جماعة أسني وجماعة ولاد مطاع بإقليم الحوز، جماعة أسيف المال وجماعة مجاط** التابعتين **لإقليم شيشاوة**؛ والتي عرفت تبذير و إتلاف للمواد الغذائية والخيام في بعض الأحيان. كما وقف المجلس على ضعف أسطول آليات التدخل لفك العزلة و إزاحة الأنقاض، وسيارات الإسعاف، والمروحيات المخصصة للحالات الحرجة، إضافة إلى الخصاص الكبير في الأطر الطبية والأخصائيين النفسيين المدربين على التدخل في حالة الكوارث، وغياب بدائل فورية لانقطاع الكهرباء والاتصالات وغيرها.

71. سجلت **جهة بني ملال-خنيفرة** ثلاثة تحديات أساسية في إدارة عمليات الإغاثة في **الجماعتين المتضررتين** التابعتين لمجالها الترابي (**جماعة أيت أومديس وجماعة أيت تمليل التابعتين لإقليم أزيلال**). وتتجلى في طبيعةُ المواد المستعملة والتقنيات التقليدية المعتمدة في تشييد المباني بهاتين الجماعتين، وصعوبة المسالك والطرقات المؤدية إلى المناطق والدواوير المتضررة، ووعورة التضاريس وطبيعتها الجبلية. فقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في التأثير سلبا على انسياب وصول المساعدات في الآجال المعقولة، حيث اضطرت الشاحنات ذات الحجم الكبير إلى تفريغ حمولاتها في شاحنات صغيرة لضمان الوصول إلى تراب الجماعتين المتضررتين جراء الزلزال.

72. وهو ما ينطبق كذلك على جهة درعة-تافيلالت، حيث واجهت العديد من الجماعات المتضررة تحديات في إدارة عمليات الإغاثة، خاصة الجماعات التابعة لإقليم ورزازات، وهي جماعة تلوات وجماعة أيت زينب وجماعة إمي نولاوون وجماعة غسات وجماعة أغرم نوكدال، وجماعة أيت وسيف التابعة لإقليم تنغير، التي تتميز جميعها بوعورة المسالك وغياب الجسور في بعض المواقع.

73. وقد سجّل المجلس أنّ زلزال الأطلس، شأنه شأن أزمات سابقة كجائحة كوفيد-19، قد شكل أرضيّة خصبة لانتعاش الأخبار الزائفة والمحتوى المُضلِّل وانتشار الإشاعات وضعف الوصول إلى المعلومة، إذ استُغلّت صور وفيديوهات قديمة لانهيار مبانٍ أو لعمليّات إنقاذ في دول أخرى، ونُسبت زوراً إلى مناطق مغربيّة، ما زرع الخوف والهلع في صفوف المواطنين، ولا سيّما بين النساء والأطفال. وفي مواجهة هذا التضليل، برزت يقظة جماعية؛ فقد فعّلت وكالة المغرب العربي للأنباء خلية لرصد «الأخبار الزائفة» مكّنت من تفنيد نحو ثلاثين خبراً كاذباً يخص تداعيات الزلزال وجهود الإغاثة، بينما انخرطت وسائل إعلام وجمعيّات مدنيّة في حملات تدقيق ومراجعة

للمحتوى المتداول، مسهمةً في الحد من الاستغلال التجاري أو الإيديولوجي لهذه الفاجعة وتعزيز ثقة الجمهور في المعلومة الصحيحة.[46]

74. وقد رصد المجلس أكثر من 19 ألف محتوى على المنصات الرقمية خلال الأيام الأولى بعد الزلزال (خصوصًا 9 و13 و16 شتنبر 2023) يتعلق بالضحايا، وكان جزء مهم منه يهم الأطفال، خاصة ذات الصلة بالاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر واستغلال الأطفال، ما استدعى تحريات المجلس للتأكد من صحتها، إلى جانب شائعات حول توقف الدراسة أو خطر هزات جديدة، ما تسبب في خلق الهلع لدى الأطفال والأسر. وفي هذا السياق، أوصى التقرير بضرورة احترام أخلاقيات النشر، وتعزيز آليات التحقق من الأخبار لضمان بيئة رقمية آمنة تحمي حقوق الطفل.[47]

75. وسجّل المجلس إجراءات رقابية مكثّفة من لدن السلطات في المرحلة الأولى من الكارثة، في حين برز تعاون وتنسيق بين السلطات المحلية والمجتمع المدني في مراحلٍ لاحقة لتنظيم المساعدات وتحسين طرق تخزينها وترشيد توزيعها. وقد رصد المجلس احتجاج الساكنة بجماعة تلوات من أجل الضغط على السلطات لتسريع عملية الإنقاذ بسبب تساقط الأحجار وسط الطرق، والتي عرقلت نسبيًا وصول المساعدات.

76. كما عرفت **جهة سوس-ماسة**، العديد من التحديات؛ أبرزها صعوبة الوصول إلى المناطق والأشخاص المتضررين بسبب ضعف البنية التحتية الطرقية وضعف التنسيق في **الجماعات الأكثر تضررًا**، خاصة **جماعة أقايغان بإقليم طاطا وكل من جماعة تيزي نتاست، تنفوكت، تالوين، إيمولاس، سيدي موسى الحمري بإقليم تارودانت. أما فيما يخص الجماعات غير المتضررة** على غرار كل من **جماعة بلفاع بإقليم اشتوكة أيت باها وجماعة إنزكان وجماعة تزنيت وجماعة أكادير** فلعبت دورًا هامًا كنقط تجمع وعبور للمساعدات. وقد شكلت جماعة أكادير معبرا أساسيا للقادمين من مختلف الجهات المتوجهين للتضامن مع ضحايا جبال تارودانت خاصة على الطريق السيار، مما جعلها تواجه صعوبات في تدبير هذه الحركية بالإضافة إلى تدبير تجمعات السكان الذين اضطروا إلى المبيت خارج منازلهم لعدة أيام. **وبالنسبة لإقليم طاطا** فقد عانى من ضعف التجهيزات، وعرفت مجموعة من الاحتجاجات المحلية الناجمة عن عدم تصنيف الإقليم ضمن الأقاليم المتضررة.

46- المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي حول حالة حقوق الإنسان في المغرب، إرساء دعائم نظام وطني لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2023، ص75.

47- المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تقرير "حماية حقوق الطفل في سياق زلزال 8 شتنبر 2023: ملاحظات المجلس وتوصياته الأولية عبر رصده للفضاء الرقمي وزياراته الميدانية"، 2023.

ثالثًا: وعي المُتدخلين بمبادئ عدم التمييز وسلامة وصون كرامة المتضررين خلال عملية توزيع المساعدات

77. لم تسجل نتائج الاستمارات أية مُلاحظاتٍ بخصوص درجة وعي المُتدخلين بالمقاربة القائمة على حقوق الإنسان، خاصة جمعيات المُجتمع المدني والمتطوعين والقائمين على تنسيق المساعدات الإنسانية، كما لم ترصد اللجان الجهوية لحقوق الإنسان ولم تستقبل أي شكاياتٍ تتعلق بالتمييز وانتهاك مبادئ سلامة وصون كرامة المتضررين خلال عملية توزيع المساعدات، باستثناء بعض مرتادي مواقع التواصل الاجتماعي الذين نشروا صورًا مسيئة لفئات في وضعيةٍ هشة تمس بكرامتهم.

رابعًا: التواصل الفعّال مع الضحايا بأماكن الإيواء المؤقتة

78. سجلت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة **بني ملال-خنيفرة**، أن البنيات التحتية للاتصالات لم تتضرر من الزلزال وأن الساكنة المحلية تمكنت من التواصل مع عائلاتهم أثناء الكارثة. **وعلى العكس من ذلك، فقد سجّلت اللجنتين الجهويتين لحقوق الإنسان بكل من مراكش-آسفي ودرعة-تافيلالت، ضعف** توفير وسائل التواصل الفعّالة في المأوى المؤقت للضحايا للسماح لهم بالتواصل مع عائلاتهم ومع السلطات، حيث تم الاعتماد فقط على الموارد الذاتية والإمكانيات الخاصة المتوفرة للأشخاص كالهواتف النقالة. وتُسجل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بسوس-ماسة أن قنوات القطب العمومي لعبت دورا أساسيا في تيسير تواصل الضحايا مع عائلاتهم بجماعة تارودانت، وذلك بفضل استعمالها اللغة الأمازيغية السائدة في المنطقة.

بخصوص اعتماد المقاربة الحقوقية في تدبير المساعدات الإنسانية خلال الكوارث الطبيعية، يوصي المجلس بما يلي:

- ضمان التنسيق بين جميع المتدخلين عبر إحداث قاعدة بيانات مشتركة للمساعدة على استثمار مجهودات الدولة والمنظمات المدنية؛
- إجراء تقييم دقيق وشامل للاحتياجات حسب طبيعة وحجم الكارثة لتحديد نوعية الحاجيات والإمدادات والمعدات ذات الأولوية (المؤونة والإيواء) لفائدة المُتضررين مع إعطاء الأولوية للفئات الأكثر هشاشة؛
- إعداد مخططات لتعبئة الموارد البشرية وتأطير فرق الإغاثة المدنية والمتطوعين المدنيين في مجال تدبير المُساعدات الإنسانية خلال الكوارث الطبيعية؛

- استخدام التكنولوجيا والتقنيات المبتكرة لتحسين كفاءة الإمداد وتوزيع المساعدات، مثل الطائرات بدون طيار لنقل الإمدادات إلى المناطق الصعبة الوصول؛
- ضرورة خلق إطار خاص بتزويد الهيئات الوطنية والدولية التي تتعبأ لتقديم المساعدات الإنسانية بالمعلومات الضرورية، والعمل على تقييم الأوضاع الميدانية وجرد الحاجيات لتحقيق المساعدات لأهدافها وغاياتها؛
- ضرورة الحرص على تفعيل وتعزيز الحق في الوصول إلى المعلومة زمن الكوارث الطبيعية، كحق من الحقوق التي يكفلها دستور 2011 والعمل على مواجهة الإشاعات والأخبار الزائفة خلال الكوارث الطبيعية؛
- إعداد خطة تواصلية مع السكان لتخفيف الضغط النفسي والاجتماعي، وكذا تسهيل مهمة المتطوعين سواء كانوا مغاربة أو أجانب بكل المناطق؛
- إحداث مركز وطني للتكوين وتقوية قدرات المتطوعين والمتطوعات في مجال التدخل الاستعجالي في سياق الكوارث الطبيعية، على أن ينفتح التكوين في هذا المركز على تثمين الرأسمال البشري المنخرط في الجمعيات والمنظمات المدنية، بالإضافة إلى موظفي وموظفات السلطات العمومية ذات الصلة المباشرة بالعمل الاجتماعي؛
- إدراج استراتيجيات ومخططات للتكوين خاصة لمواجهة الكوارث الطبيعية، ضمن سلك التكوين المخصص للتجنيد الإجباري؛
- تأسيس آلية وطنية لتتبع الأخبار الزائفة وتنفيذها عبر تقديم المعلومات الصحيحة للرأي العام، و إشراك الإعلام والفاعلين المجتمعيين ومؤسسات المجتمع المدني في التواصل خلال الكوارث الطبيعية.

المحور الرابع: آليات الرصد والرقابة والحماية

79. تهم إجراءات الرصد والرقابة والحماية خلال الكوارث الطبيعية، أخذ تدابير لحماية الحق في السلامة الجسدية خلال عمليات الإخلاء، وحماية الخصوصية والأمان داخل أماكن الإيواء المؤقتة، ومكافحة كافة أشكال الاستغلال والاتجار في البشر والعنف خاصة حماية الفئات الأكثر هشاشة مثل النساء والأطفال والمسنين والأشخاص في وضعية إعاقة خلال مراحل الإغاثة والتعافي. وتنص المُمارسات الدولية الفُضلى على آلياتٍ خاصة للتظلم والتشاور مع الساكنة واستقبال الشكايات المُرتبطة بالتحديات الحقوقية التي تبرز أثناء الكوارث الطبيعية، وأخذ تدابير تحمي جهود لم شمل الأسرة خاصة للأطفال المنفصلين عن ذويهم أو الذين تيتموا نتيجة الكارثة، وتوفير التسهيلات اللازمة لضمان حقهم في التعليم وتمدرسهم وتوعيتهم.

أولاً: ضمان الحق في السلامة الجسدية ومراقبة الأمن خلال عمليات الإخلاء وتدبير مراكز الإيواء المؤقت

80. أظهرت نتائج الاستمارات غياب أنظمةٍ أو تدابير خاصة لحماية الحق في السلامة الجسدية وحماية الأمن في مراكز الإيواء المؤقت خلال مراحل الإغاثة وفي تدبير مراكز الإيواء المؤقت في الجهات المتضررة من الزلزال؛ حيث اقتصرت التدابير على مُطالبة المتضررين بإخلاء منازلهم، مع تحرير محاضر المعاينة لبعض المتضررين كما هو الحال في جهة درعة-تافيلالت. وتُسجل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في جهة بني ملال-خنيفرة، تكليف أعوان السلطة للمراقبة واليقظة اليومية لحماية الساكنة.

81. ويُسجّل المجلس بإيجابية بعض المُبادرات التي استهدفت الفئات الأكثر هشاشة؛ حيث رصدت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة 500 شخص في وضعية إعاقة متضرر من الزلزال، وتمت مواكبة 127 شخصا للحصول على بطاقة إعاقة، بالإضافة إلى تزويد بعض الخيام برواق خاص بالمعينات التقنية لهذه الفئة حسب احتياجاتها[48]. ولم يرصد المجلس أو لجانه الجهوية أي انتهاكات ولم يتوصّل بأية شكايات بخصوص الحق في الخصوصية والأمن الشخصي في تدبير مراكز الإيواء المؤقت.

48- تدخل وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة خلال جلسة الأسئلة الشفهية بمجلس المستشارين، 07 نونبر 2023.

ثانيًا: ضمان الحقوق المدنية والسياسية والحق في الممتلكات الشخصية

82. وفي إطار إجراءات حماية الحق في الممتلكات الشخصية، إعمالاً للفصل 21 من الدستور الذي ينص على ضمان السلطات العمومية لكل مواطن الحق في سلامة شخصه وأقربائه وحماية ممتلكاته، وجهت النيابة العامة لدى محكمة الاستئناف بمراكش تعليماتها إلى مختلف المراكز الترابية والقضائية العاملة من أجل تشديد المراقبة للوقاية من أعمال النهب وسرقة المُمتلكات والتنقيب عن الذهب والأموال. كما صدر بلاغ للسيد الوكيل العام موجه للضابطة القضائية بخصوص نفس الموضوع في جهة سوس-ماسة خاصة في الدواوير المنكوبة بتارودانت[49].

83. وبخصوص ضمان استعادة الأوراق الثبوتية والإدارية ووثائق الهوية لفائدة ضحايا الزلزال، فقد عملت وزارة العدل على إقرار إجراءات لتسهيل عملية استخراجها بالمجان، حيث قامت الوزارة بعقد اتفاقيات مع العدول والموثقين و إرسال المساعدين الاجتماعيين للوقوف إلى جانب المتضررين من الزلزال لمساعدتهم. وكشفت نتائج الدراسة التي أجراها المجلس اضطلاع كل من المديرية العامة للأمن الوطني والجماعات والمحاكم في الجماعات المتضررة بدورٍ هام في هذا الجانب، كما لم يتوصل المجلس بأي شكاية في هذا الموضوع.

ثالثًا: آليات استقبال الشكايات والتظلم وسماع حاجيات الساكنة المتضررة

84. تؤكد الدلائل المرجعية الدولية على أهمية وضع آليات خاصة بالتظلم واستقبال الشكايات ذات الطابع الاستثنائي التي ترتبط بالكوارث الطبيعية (من قبيل الإهمال، التمييز في توزيع المساعدات أو الخدمات، الفساد وسوء استخدام الموارد المخصصة، نزاعات التعويضات والدعم المُقدم من الدولة، وغيرها...). وقد تتخذ هذه الآليات عدة أشكال مثل توفير الخطوط الخضراء، و إحداث صناديق الشكايات، والاستبيانات، والمنصات الإلكترونية، أو تشكيل لجان من المتطوعين المحليين. وتهدف مثل هذه الآليات إلى ضمان حماية حقوق الإنسان وتلبية احتياجات الأفراد المتضررين وسماع مخاوفهم بحرية، وتوفر قنوات للإشراك وتعزيز الثقة والشفافية والمساءلة[50].

85. وقد رصد المجلس في هذا الشأن عدة مُبادرات من قبيل إطلاق وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة رقمًا أخضرًا قصد توفير المساعدة والمواكبة الاجتماعية لفائدة المتضررين،

49- تناقلت بعض وسائل الإعلام ووسائط التواصل الاجتماعي خلال اليومين المواليين للزلزال أنباء عن وجود شباب شاركوا في عمليات الإنقاذ من أجل سرقة بعض الممتلكات النفيسة مثل الذهب والفضّة ووثائق خاصة.

50- United Nations Inter-Agency Standing Committee. "Human Rights and Natural Disasters: Operational Guidelines and Field Manual on Human Rights Protection in Situations of Natural Disaster." Brookings-Bern Project on Internal Displacement (2008).

وربط الاتصال بخلية تلقي الشكايات أو طلب المعلومات لدى المؤسسات المتواجدة بالعمالات أو الأقاليم المتضررة، ويهم الأمر المؤسسات متعددة الوظائف للنساء، ومراكز المواكبة لحماية الطفولة، ومراكز توجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة.[51] كما وفرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، رقمًا أخضرًا لتزويد الطلبة المنحدرين من المناطق المتضررة بالإرشادات والمعلومات اللازمة لاستكمال مسارهم الجامعي في أحسن الظروف.

86. وفي أعقاب اتساع دائرة الاحتجاج خاصة بإقليم الحوز وشيشاوة وتارودانت وورززات سجل المجلس إقدام السلطات المحلية في هذه الأقاليم على فتح مكاتب للتظلم وطلب الانتصاف، سواء بالنسبة للشكايات المتعلقة بالدعم المالي الخاص بالمنازل التي تضررت كليا أو جزئيا أو بالدعم المخصص للأسر المتضررة، وفي هذا السياق أفادت السلطات الإقليمية بتارودانت أنها وإلى غاية تاريخ 28 أكتوبر 2023 تلقت 17 ألف شكاية وتظلم.

87. وقد تابع المجلس الوطني لحقوق الإنسان عدة شكايات تهُم عدم الاستفادة من التعويضات والدعم الذي قدمته الدولة سواء لفائدة الأسر أو الدعم الخاص بإعادة بناء المنازل المتضررة، وفي غياب آلياتٍ خاصة للتشاور والتظلم، لجأت الساكنة المتضررة في الجهات الأربع إلى السُبل الاعتيادية لدى السلطات المحلية والقضاء والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط والمجتمع المدني. وتُسجل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة بني ملال-خنيفرة استقبال المشتكين في مكاتب السلطات المحلية بالجماعتين المتضررتين؛ وكإجراء استثنائي، تم تعيين قائد للإنصات وتدبير هذه العملية. وتبين نتائج الاستمارات التي أجراها المجلس وجود مُمارساتٍ فضلى بخصوص المقاربة التشاركية وسماع آراء المواطنين، كما هو الشأن بالنسبة للخط الأخضر المجاني الذي أحدث منذ 2019 في جماعة انزكان (غير متضررة) لاستقبال شكايات المواطنين المتعلقة بالخدمات الاجتماعية بالجماعة.

رابعًا: استمرارية الحق في التعليم وحماية الأطفال خلال الكوارث الطبيعية

88. حسب مُعطيات وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، أسفر الزلزال عن تضرر حوالي 1050 مؤسسة تعليمية، منها حوالي 60 مؤسسة تعليمية انهارت بشكل كامل؛ مما أثر بشكل

51- إطلاق الرقم الأخضر لتقديم المساعدة والمواكبة الاجتماعية للمواطنات والمواطنين المتضررين من زلزال الحوز، وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، 25 أكتوبر 2023.
https://social.gov.ma/

مباشر على حوالي 60 ألف تلميذ[52]، علما أن المناطق المتضررة من الزلزال تعاني من توزيع غير متكافئ لأعداد المدارس والأطر التعليمية. ففي جهة درعة تافيلالت، لا تتوفر جماعتي تلوات وأغرم نوكدال سوى على ثانوية تأهيلية واحدة وأخرى إعدادية وثلاث مجموعات مدرسية بكل منهما، في حين تتوفر جماعة إمي نولاوون على ثانويتين إعداديتين و8 مجموعات مدرسية، وجماعة غسات على مدرسة جماعاتية و03 مؤسسات ابتدائية و إعدادية، وداخليتين ودار الطالبة، وفي جماعة أيت زينب هناك ثانوية إعدادية وأخرى تأهيلية و23 وحدة مدرسية ب 05 مجموعات مدرسية. وبرغم هذه الإكراهات المرتبطة بالعرض التعليمي في المنطقة، عاينت اللجنة الجهوية درعة-تافيلالت نصب خيام للدراسة CHAPITAUX وسرادق لضمان التحصيل الدراسي، بلغ عددها خمس سرادق بجماعة غسات، كما نُظمّت حملة تحسيسية لفائدة الأطفال من طرف شركة أكواباور، تم خلالها تقديم الدعم النفسي لكل تلاميذ هذه الجماعة.

89. ويسجل المجلس بطئا في إعادة تأهيل المدارس في المناطق المنكوبة، حيث كشفت الجنة البين-وزارية المكلفة ببرنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من الزلزال أن 111 مدرسة ستكون جاهزة بعد انتهاء أشغال إعادة تأهيلها لاستقبال التلاميذ برسم الدخول المدرسي 2023-2024. إضافة إلى دخول 110 مؤسسات تعليمة الخدمة خلال نفس الموسم الدراسي، بينما ماتزال 1287 مدرسة في طور أشغال التأهيل والبناء، والتي لن تستقبل التلاميذ قبل بدء الموسم الدراسي 2025/2026[53].

90. ويثمن المجلس ضمان استمرارية الخدمات والمرافق العمومية بعد حدوث الزلزال بشكلٍ سريع خاصة الخدمات على مستوى اختصاصات الجماعات؛ كما تُسجل اتخاذ عدة إجراءات لضمان استمرارية الحق في التعليم. ففي جماعة مراكش، استأنفت الدراسة مباشرة بعد التأكد من سلامة المؤسسات التعليمية التي لم تتضرر كثيرا، في حين أن تلاميذ باقي الجماعات بجهة مراكش-آسفي استأنفوا الدراسة في فترة زمنية تتراوح بين أسبوع وأسبوعين من حدوث الزلزال. كما وضعت خيام مؤقتة وأقسام متنقلة بالنسبة للمتمدرسين في التعليم الابتدائي، وتم اتخاذ تدابير لنقل الأطفال المتمدرسين في السلكين الإعدادي التأهيلي والثانوي التأهيلي إلى مراكز إيواء تابعة لوزارة التربية الوطنية بمدينة مراكش من أجل متابعة دراستهم داخل مؤسسات تعليمية خصصت لهذا الغرض، إلا أن هذه الخطوة عرفت بعض التحديات بالنظر إلى رفض بعض الأسر والأمهات نقل بناتهم للتمدرس بمدينة مراكش.

52- تصريح وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، الندوة الصحافية عقب انعقاد المجلس الحكومي، 27 شتنبر 2023.

53- رئاسة الحكومة (2 شتنبر 2024): بلاغ صحفي: رئيس الحكومة يترأس الاجتماع الـ 11 للجنة البين وزارية المكلفة ببرنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، الرباط.

91. وسجلت الدراسة تعثرًا كبيرًا في استئناف الدراسة في جماعات تارودانت وتيزي نتاست وتفنكولت وتالوين و إيمولاس وسيدي موسى الحمري بجهة سوس ماسة. وقد تم إلغاء العمل في بعض الأقسام بجماعة أكادير، وتوصلت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بشكاية حول تعثر المدارس الجماعاتية والداخليات بجماعة طاطا.

92. وبرغم الجهود المبذولة لضمان الحق في التعليم للتلاميذ بالمناطق المتضررة من الزلزال، سجل المجلس عدم التحاق العديد من المُتمدرسين خلال ترحيلهم إلى الداخليات، حيث تزامنت تلك الظرفية مع سياق الإضرابات التي كان يخوضها الأساتذة خلال بداية الموسم الدراسي لسنة 2024-2023.

93. وتابع المجلس نقل التلاميذ إلى داخلياتٍ عامة في مراكش كانت مُغلقة وغير مؤهلة وتفتقر إلى الشروط الدنيا للاستقبال، بالإضافة إلى عدم احترام خصوصية التلميذات والتلاميذ؛ حيث تم إدماجهم بنفس الداخلية مما أدى إلى انقطاع بعض التلميذات عن الدراسة. وقد تابع المجلس ما تداولته بعض المنظمات الحقوقية بمراكش بخصوص ضعف التواصل مع أسر التلاميذ وأوليائهم حول مكان إعادة توجيههم للتمدرس، حيث أفادت هذه المنظمات بأن بعض الآباء الذين أخبروا بنقل أبنائهم إلى مدينة مراكش، فوجئوا بنقلهم إلى الجماعة الترابية القروية سيدي الزوين، وهو ما تسبب في مغادرة حوالي 20 تلميذا الدراسة قبل أن تتدخل السلطة المحلية لإعادتهم إلى التمدرس.

94. و إذ يسجل المجلس بشكل إيجابي تدخل وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة عبر نقل 230 تلميذة إلى دار الطالبة-قلعة السراغنة و إجراء الإصلاحات اللازمة لتحسين البنيات التحتية للمؤسسات الداخلية؛ فإنه يدعوا إلى مواكبة خاصة لبعض فئات التلاميذ والتلميذات الذين قد يكونون عرضة أكثر من غيرهم للهدر المدرسي، خاصة بالنسبة للفتيات اللواتي قد يكُن عرضة لظاهرة زواج القاصرات. ويدعو المجلس الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين إلى إحداث آليات للتشاور مع أولياء الأمور بُغية ضمان استمرار الحق في التعليم.

95. تنطوي الكوارث الطبيعية على مخاطر كبيرة على حقوق الطفل خاصة فيما يتعلق بصعوبة التعرف على هوية الأطفال المفصولين عن ذويهم ولمّ الشمل بالعائلة، والتعرض لحالات الاستغلال خلال حالة الفوضى التي تعقب الكارثة، والتي تُسهّل القيام بأنشطة إجرامية مثل بيع الأطفال أو العمل القسري أو الاستغلال الجنسي والبغاء، مما يفرض اتخاذ إجراءات لتعزيز حماية هذه الفئة الهشة من ضحايا الكوارث[54].

54- تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، مجلس حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، 21 دجنبر 2011، ص9.
https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSession/Session19/A-HRC-19-63_

96. وفي إطار تعزيز حماية الأطفال الذين فقدوا أولياء أمورهم بسبب الزلزال، صادق البرلمان في نونبر 2023 على مشروع قانون رقم 50.23 في شأن منح الأطفال ضحايا الزلزال صفة مكفولي الأمة؛ حيث كلفت لجان إدارية أحدثت على مستوى عمالة مراكش وكل إقليم من الأقاليم المتضررة بإحصائهم. وتأتي هذه التدابير استجابةً للتوجيهات الملكية الصادرة عن الاجتماع المنعقد يوم 14 شتنبر 2023، والمخصَّص لتفعيل البرنامج الاستعجالي لإعادة إيواء المتضررين والتكفل بالفئات الأكثر تضررًا؛ حيث شدّد جلالة الملك على ضرورة التكفّل الفوري بالأطفال اليتامى الذين فقدوا ذويهم وأصبحوا من دون موارد.[55]

97. وقد اتخذت عدة إجراءات بخصوص حماية الأطفال، بما فيها وضع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش-آسفي رقما هاتفيا لتشجيع التبليغ عن انتهاكات حقوق الأطفال ومظاهر استغلالهم؛ بالإضافة إلى تسجيل مبادرة اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه، والتي وضعت رقمًا هاتفيًا أخضر من أجل التبليغ عن الانتهاكات المحتملة. وقد تلقى هذا الرقم الأخضر 1749 اتصالاً خلال الفترة ما بين 14 شتنبر و3 أكتوبر، وحسب وزارة العدل، فقد سُجلت 34 حالة منها تخص حالات يُشتبه تورطها بأفعال يُمكن أن تدخل ضمن خانة الجريمة المعنية. وتأتي هذه التدابير في سياق رصد عدة حالات نشر صورٍ مُسيئة للمتضررين، خاصة الفئات في وضعية هشة ومحاولة استغلال الفتيات القاصرات غير المرافقات لذويهن بعروض زواج زائفة، ومن بينها رصد مصالح اليقظة المعلوماتية التابعة للأمن الوطني يوم 14 شتنبر 2023 مُحتوى تحريضي إزاء ارتكاب اعتداءات جنسية في حق طفلات قاصرات، مما استدعى فتح ملف قضائي وتوقيف المشتبه فيه.

بخصوص آليات رصد ورقابة وحماية حقوق الإنسان خلال الكوارث الطبيعية يوصي المجلس بما يلي:

- إعداد نظام مراقبة خاص لضمان إدارة مراكز الإيواء المؤقتة لضحايا الكوارث الطبيعية بالتعاون مع السلطات المحلية والتعبئة المجتمعية للمتطوعين، لضمان توفرها على الشروط الأمنية المناسبة للأطفال والنساء والأشخاص في وضعية إعاقة والمسنين؛
- عقد جلسات مع الأشخاص بمراكز الإيواء حول التبليغ في حالة المساس بكرامتهم؛
- ضمان استمرارية الحق في التعليم خلال الكوارث أخذًا بعين الاعتبار بعض الخصوصيات المحليّة المرتبطة برفض بعض العائلات نقل بناتها إلى مُدنٍ أخرى أو إلى داخليات؛

ar.pdf

55- الديوان الملكي، بلاغ: https://www.cg.gov.ma/ar/node/11402

- وضع بنية مشتركة بين الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والسلطات المحلية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل معالجة الإشكالات الناجمة عن الهدر والانقطاع المدرسي في سياق الكوار الطبيعية؛
- وضع مساطر وطنية ومحلية لحماية الأشخاص في وضعية هشاشة من كافة أشكال الاستغلال الاقتصادي والجنسي.

المحور الخامس: إعادة الإعمار وجهود التعافي

98. تم تخصيص نوعين من الدعم المالي للضحايا، الذي كان قد أمر به جلالة الملك ضمن جهود إعادة الإعمار، ويهم النوع الأول المساعدات المالية المباشرة للأسر المتضررة من الزلزال، والمُحدد في مبلغ 30.000 درهم لكل عائلة موزع على 12 شهر. وقد استفادت من هذا الدعم 63.862 أسرة، بدعمٍ شهري يصل إلى 2.500 درهم وذلك إلى غاية سبتمبر 2024.

99. رصدت السلطات في إطار النوع الثاني من الدعم مساعدات مالية لإعادة بناء المنازل التي انهارت بشكل كلي أو جزئي، إذ خصصت مساعدة مالية مباشرة بقيمة 140 ألف درهم للمساكن التي انهارت بشكل تام، و80 ألف درهم لتغطية تكلفة إعادة تأهيل المساكن التي انهارت جزئيا. وقد قامت اللجان المحلية المكلفة بإحصاء 26.798 مسكنًا منهارًا كليًا أو جزئيا خلال الفترة الممتدة ما بين 18 و30 شتنبر 2023. وفي إطار التفاعل مع مُلتمسات الساكنة التي تم التوصل بها لاحقًا خلال الفترة ما بين 17 أكتوبر و17 نونبر 2023، حُدد 32.640 مسكنًا إضافيًا يتوفر مالكيها على الشروط الضرورية للاستفادة من التعويضات، مما رفع العدد الإجمالي إلى 59.438 مسكنًا ذو أهلية للتعويض إلى حدود 31 يناير 2024[56]. وبحلول سبتمبر 2024 استفاد 57805 من أصحاب المساكن من مبلغ 20.000 درهم كدفعة أولى لإعادة بناء وتأهيل منازلها، فيما استفاد 20763 من الدفعة الثانية و8813 أسرة من الدفعة الثالثة و939 أسرة من الدفعة الرابعة والأخيرة للدعم. كما أصدرت السلطات إلى غاية هذا التاريخ 55142 ترخيصًا لإعادة البناء[57].

100. سجل المجلس الجهود التي بذلتها الجهات المختصة من أجل إعادة تأهيل الدواوير المُتضررة، لاسيما إجراءات تبسيط مساطر تراخيص البناء لفائدة ساكنة العالم القروي، ومواكبة المُستفيدين والإشراف التقني خلال العملية.[58] كما يُسجل المجلس ترميم وبناء 54 كلم من المسالك والطرق القروية، بما فيها تأهيل المقطع الطرقي الرابط بين تيزي نتاست وتافنكولت بإقليم تارودانت، فضلاً عن إسناد صفقات لإنجاز مشاريع تأهيل طرق أخرى بإقليم الحوز.

101. وفي إطار المُبادرات التي تهدف إلى إنعاش الوضع السوسيواقتصادي بالمناطق المتضررة، اتخذت عدة تدابير من أجل دعم القطاع السياحي فيما يخص البنايات الفندقية المتضررة[59].

56- الاجتماع الثامن للجنة بين-الوزارية المكلفة ببرنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، رئاسة الحكومة، 31 يناير 2024.
https://www.cg.gov.ma/ar/node/11640

57- الاجتماع الحادي عشر للجنة البين وزارية المكلفة ببرنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، رئاسة الحكومة، 2 شتنبر 2024.
https://www.cg.gov.ma/ar/node/11858

58- جواب وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة خلال جلسة الأسئلة الشفوية بمجلس النواب، 2 يونيو 2024.

59- الاجتماع الثامن للجنة بين-الوزارية المكلفة ببرنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، سبق ذكره.

بالإضافة إلى ذلك، دُعِّم 48.581 فلاحا متضررًا، حيث وزّعت عليهم كميات من الشعير ورؤوس الماشية لتعويض الخسائر الحيوانية، فضلاً عن استصلاح 126 كيلومترًا من الدوائر السقوية الصغيرة والمتوسطة[60].

102. سجل المجلس تخصيص المجلس الإقليمي لطاطا بجهة سوس-ماسة جزءًا من ميزانية الإقليم لسنة 2024 للحد من تداعيات الكوارث الطبيعية، وكراء معدات التدخل وكذا الدراسات العامة للمباني المتضررة جراء الزلزال بالإقليم، وتخصيص مبلغ 2.8 مليون درهم للطرق، و1.5 مليون درهم للماء الشروب، ثم 1.5 مليون درهم للحماية من الفيضانات، و2 مليون درهم للتطهير السائل، بالإضافة إلى التصويت على برنامج تنمية الإقليم للفترة ما بين 2023 – 2028[61].

103. تابع المجلس إطلاق الحكومة برنامجًا عاجلًا لإعادة ترميم جميع المباني والآثار التاريخية بتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في إطار المُبادرات المُرتبطة بتأهيل المواقع الأثرية والتاريخية المُتضررة. وكان الزلزال قد ألحق ضررًا بثماني مواقع أثرية تعود لمئات السنين، من بينها خمسة مواقع في مراكش، وموقعان بجهة آسفي، وموقع واحد في إقليم الحوز، إضافة إلى أسوار مدينة تارودانت العريقة[62].

104. أما فيما يتعلق بإشراك الساكنة المحلية في إعادة البناء والإعمار، خاصة فيما يتعلق بالإنصات إلى آرائهم ومقترحاتهم -باعتباره مكونًا أساسيًا في المقاربة القائمة على حقوق الإنسان- فقد أظهرت الدراسة نتائج متباينة. فقد لاحظ المجلس إلى حدود نهاية سنة 2023، ضعف إشراك الساكنة في التدابير المتخذة خاصة في جهتي مراكش-آسفي وبني ملال-خنيفرة. كما وقفت ذات اللجنة الجهوية على احتجاجات بجماعة إيمي نولاوون كنتيجة لانعدام الأجوبة على تساؤلاتهم وضعف التواصل مع الساكنة بخصوص عملية إعادة الإعمار والتعويضات.

105. ويُسجل المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى نهاية سنة 2023، تفاوتًا في وتيرة عمليات إعادة الإعمار حسب المناطق المتضررة، وبطئها في عدة دواوير بما فيها بإقليم شيشاوة، إلى جانب ظهور مجموعة من الإشكالات التي رافقت عملية الهدم الكلي والجزئي والحسم في وضعية البناء بعد الزلزال بمختلف المناطق المتضررة، وتحديات الوضعية العقارية في أراضي الجموع والأراضي السلالية.

106. ووقف المجلس على مجموعة من التحديات خلال الأسابيع الأولى المُرافقة لتصنيف المناطق المنكوبة والمُحددة في عمالة مراكش وخمس أقاليم (الحوز وتارودانت وشيشاوة وورزازات

60- الاجتماع العاشر للجنة البين وزارية المكلفة ببرنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، سبق ذكره.
61- مخرجات الدورة العادية للمجلس الإقليمي بطاطا، 11 شتنبر 2023.
62- طبقا لإحصائيات وزارة الشباب والثقافة والتواصل.

وأزيلال)؛ ومن بين هذه التحديات، تضرر عددٍ من المباني في نطاقٍ يخرج عن هذا التصنيف، ومن ثمّ لا يخضع ساكنتها لشروط الدعم المالي الممنوح. فقد رصدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان درعة تافيلالت احتجاجات بسبب اعتبار أزيد من 100 من الساكنة أنفسهم متضررين ومقصيّين من التعويضات الممنوحة. وقد تمت مطالبة الساكنة بإخلاء منازلهم إلى حين الهدم والإصلاح حسب الحالة، كما تم استصدار قرارات الهدم في حق بعضهم، وذلك على الرغم من إقرار محضر اللجن المعنية بالأضرار في جماعة أيت واسيف، بتضرر 24 منزلاً جزئيًا.

107. سجل المجلس حالات تدعي استحقاقها للتعويضات برغم عدم امتلاكها لمنازلٍ قائمة قبل الزلزال وأخرى تتعلق بمنازل مهدمة قبل حدوث الزلزال. ويدعو المجلس إلى معالجة حالات الأشخاص الذين تضررت منازلهم و إن كانوا لا يستغلونها كسكنٍ رئيسي، وذلك أخذًا بعين الاعتبار أهمية استمرار الروابط الثقافية لأبناء المناطق المتضررة والحفاظ على دورهم في التنمية المحلية وتعزيز الإنعاش السوسيواقتصادي لمختلف المناطق القروية والجبلية كجزء مُهم من التعافي و إعادة الإعمار[63].

108. ويشدد المجلس على أهمية إعمال المقاربة القائمة على حقوق الإنسان في استراتيجيات إعادة الإعمار بما يتيح تحسين البنيات التحتية والمرافق العمومية في المناطق المُتضررة، وتوفير الولوجيات للأشخاص في وضعية إعاقة، وضمان خُطط إعادة الإعمار اعتماد المباني الإيكولوجية المُتلائمة مع الطبيعة الجغرافية والتحديات المناخية والكوارث الطبيعية، واحترام قوانين التعمير المطابقة لمعايير السلامة أثناء الكوارث الطبيعية؛ خاصة مع اختيار الدعم المباشر للساكنة المتضررة.

109. تسجل الاستمارات بطء عملية تفعيل «وكالة تنمية الأطلس الكبير» والتي أحدثت بموجب مرسوم قانون رقم 2.23.870 الصادر بتاريخ 04 أكتوبر 2023 باعتبارها مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، يعهد إليها ببرامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من آثار الزلزال بضوابط ومعايير البناء المقاوم للزلزال و إنجاز مشاريع تأخذ بعين الاعتبار البُعد البيئي والتراث المتفرد وتقاليد الساكنة.

110. ويؤكد المجلس على الحاجة إلى ترصيد الخبرات والتجارب التي راكمتها الوكالات ذات الطابع التنموي والعمل على تجاوز بعض الصعوبات التي واجهتها من قبيل ضعف المراقبة بمقتضى

63- يُشار في هذا الصدد إلى أعداد النزوح والهجرة الداخلية الكبيرة من تلك المناطق إلى المراكز الحضرية والمدن الكبرى خاصة بالنسبة للشباب الذين يغادرون من أجل الدراسة أو يبحثون عن فرص عمل؛ إذ تُشير الاحصائيات أن ساكنة الجبل كانت 26% من مجموع الساكنة الوطنية سنة 2004، في حين استقرت على 25% بحلول 2014.
رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة رقم 21/2017، التنمية القروية: مجال المناطق الجبلية، ص11.

القانون، وضعف المقاربة التشاركية، والتنسيق وحدود الصلاحيات في البرامج التنموية[64]، من أجل تعزيز قدرة وكالة الأطلس الكبير على رفع تحديات تنمية المناطق المتضررة من الزلزال[65].

بخصوص إعادة الإعمار وجهود التعافي يوصي المجلس بما يلي:

- اعتماد مبادئ المشاركة والمساءلة وعدم التمييز والمساواة والتمكين أثناء تصميم وتنزيل برامج إعادة الإعمار وسياسات التعافي لتكريس المقاربة القائمة على حقوق الإنسان وتحقيق العدالة المجالية، بما يضمن إشراك الساكنة المُتضررة في جميع مراحل العملية لضمان تلبية احتياجاتها وأولوياتها؛
- إعادة الإعمار وفق رؤية شمولية تقوم على الاستثمار في البنية التحتية المستدامة المُراعية للتغيرات المناخية والكوارث الطبيعية، وتعزيز الولوجيات وتحسين المرافق العمومية والخدمات الصحية والمسالك الطرقية.
- وضع مقاربة إعادة الإعمار، الموجهة إلى ساكنة المناطق المتضررة التي تقدر ب 4,5 مليون نسمة، في صلب تعزيز العدالة المجالية وتقوية جاذبية المناطق القروية والجبلية وتخفيف الضغط على الساحل وتسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- توجيه مختلف برامج إعادة الإعمار والتعافي للمساهمة في تقليص التفاوتات المجالية وتعزيز العدالة المجالية.

64- النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أكتوبر 2013، ص45.

65- راكمت التجارب الدولية خبراتٍ في مجال تدبير الوكالات المُرتبطة بإعادة الإعمار، سواء كانت دائمة من قبيل الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ (FEMA) في الولايات المتحدة المسؤولة دائما عن إدارة جهود إدارة الكوارث والتعافي منها، أو الوكالات المؤقتة مثل وكالة إعادة التأهيل وإعادة الإعمار لمنطقة أتشيه ونياس في إندونيسيا(BRR)، التي تم حلها بعد إكمال مهامها المتعلقة بإعادة الإعمار بعد تسونامي 2004.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵙⵙⵓⵎ
Conseil national des droits de l'Homme

حماية حقوق الإنسان في سياق كارثة زلزال الأطلس

توصيات لإعمال المقاربة القائمة على حقوق الإنسان لتعزيز الجاهزية الاستباقية لمواجهة الكوارث الطبيعية

يونيـو 2024

1990
2025
حقوق، حريات، فعالية